الأمم
المتحدة

UNEP/PP/INC.2/4

برنامج الأمم المتحدة
للبيئة

Distr.: General
13 April 2023

Original :English

لجنة التفاوض الحكومية الدولية
لوضع صك دولي ملزم قانوناً
بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية
الجلسة الافتتاحية
باريس، 29 أيار/مايو - 2 حزيران/يونيو 2023
البند 4 من جدول الأعمال المؤقت*

إعداد صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية

الخيارات المحتملة لعناصر صك دولي ملزم قانوناً يستند إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية على النحو الذي دعا إليه قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5

مذكرة الأمانة

1. إن لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، طلبت في دورتها الأولى من الأمانة أن تعد وثيقةً لتنظر فيها اللجنة في دورتها الثانية، تتضمن خيارات محتملة لعناصر صك دولي ملزم قانوناً يستند إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية على النحو الذي دعا إليه قرار جمعية البيئة 14/5، بما في ذلك تحديد الهدف؛ الأحكام الموضوعية، بما في ذلك الالتزامات الأساسية وتدابير الرقابة والنهج الطوعية؛ تدابير التنفيذ؛ ووسائل التنفيذ. وحددت اللجنة أن الصك يمكن أن يشمل كلاً من التدابير الملزمة قانوناً والطوعية.

2. واستجابةً لهذا الطلب، أعدت الأمانة الوثيقة الواردة في مرفق هذه المذكرة. ولدى القيام بذلك، استندت الأمانة، بالتشاور مع رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، إلى الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال الدورة الأولى للجنة وفي مساهماتها الخطية. يحدد القسم الأول من الوثيقة، وهو عبارة عن مذكرة تمهيدية أعدتها الأمانة، السياقَ والمقدمة، ويصف القسم الثاني منها الخيارات نفسها. ويتمثل الغرض من الوثيقة في تسهيل عمل اللجنة دون الحكم مسبقاً بأي شكلٍ من الأشكال على ما قد تقرره فيما يتعلق بهيكل وأحكام الصك المستقبلي.

* UNEP/PP/INC.2/1.

المرفق

الخيارات المحتملة لعناصر صك دولي ملزم قانوناً يستند إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية على النحو الذي دعا إليه قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5

المحتويات

I. مذكرة تمهيدية أعدتها الأمانة 3

II. الخيارات المحتملة لعناصر صك دولي ملزم قانوناً يستند إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية على النحو الذي دعا إليه قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 3

أ. الأهداف 3

ب. الالتزامات الأساسية وتدابير الرقابة والنهج الطوعية (بما في ذلك المرفقات، إن وجدت) 4

1. الالتزام الأساسي المحتمل: التخلص التدريجي و/أو تقليل العرض والطلب على البوليمرات البلاستيكية الأولية واستخدامه 4

2. الالتزام الأساسي المحتمل: حظر و/أو التخلص التدريجي و/أو الحد من استخدام المنتجات البلاستيكية التي يمكن تجنبها والتي تنطوي على مشاكل 4

3. الالتزام الأساسي المحتمل: حظر و/أو التخلص التدريجي و/أو تقليل إنتاج واستهلاك واستخدام المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق 5

4 الالتزام الأساسي المحتمل: تقليل الجسيمات البلاستيكية الدقيقة 5

5 الالتزام الأساسي المحتمل: تعزيز إدارة النفايات 6

6 الالتزام الأساسي المحتمل: تعزيز التصميم من أجل الدائرية 7

7. الالتزام الأساسي المحتمل: التشجيع على تقليل وإعادة استخدام وإصلاح المنتجات والعبوات والأغلفة البلاستيكية 8

8. الالتزام الأساسي المحتمل: تعزيز استخدام بدائل ومواد معوضة آمنة ومستدامة 8

9. الالتزام الأساسي المحتمل: وقف إطلاق وانبعاث المواد البلاستيكية إلى الماء والتربة والهواء 8

10. الالتزام الأساسي المحتمل: معالجة التلوث الحالي بالمواد البلاستيكية 9

11. الالتزام الأساسي المحتمل: تسهيل الانتقال العادل، بما في ذلك الانتقال الشامل لقطاع النفايات غير الرسمي 9

12. الالتزام الأساسي المحتمل: حماية صحة الإنسان من الآثار الضارة للتلوث بالمواد البلاستيكية 10

ج. وسائل التنفيذ 10

1. المساعدات المالية 11

2. بناء القدرات 12

3. المساعدة التقنية 12

4. نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكل متبادل 13

د. تدابير التنفيذ 13

1. خطط العمل الوطنية 13

2. الإبلاغ الوطني 14

3. الامتثال 15

4. التقييم والرصد الدوريين للتقدم المحرز في تنفيذ الصك وتقييم الفعالية 15

هـ. مسائل إضافية: 16

1 رفع مستوى الوعي والتثقيف 16

2. تبادل المعلومات 17

3. الأبحاث 18

4. التعاون والتنسيق 18

5. مشاركة أصحاب المصلحة 19

و. قائمة المرفقات المحتملة للصك 19

التذييل الأول 21

التذييل الثاني 25

التذييل الثالث 29

I. مذكرة تمهيدية أعدتها الأمانة

1. طلبت لجنة التفاوض الحكومية الدولية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية، في دورتها الأولى من الأمانة أن تعد، بالتشاور مع الرئيس، وثيقةً لتنظر فيها اللجنة في دورتها الثانية تتضمن خيارات محتملة لعناصر صك دولي ملزم قانوناً يستند إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية على النحو الذي دعا إليه قرار جمعية البيئة 14/5، بما في ذلك تحديد الهدف؛ الأحكام الموضوعية، بما في ذلك الالتزامات الأساسية وتدابير الرقابة والنهج الطوعية؛ تدابير التنفيذ؛ ووسائل التنفيذ. وحددت اللجنة أن الصك يمكن أن يشمل كلاً من التدابير الملزمة قانوناً والطوعية. ويحتوي القسم الثاني أدناه على الخيارات المحتملة المطلوبة للعناصر.

2. ويتمثل الغرض من هذه الوثيقة في تسهيل عمل اللجنة دون الحكم مسبقاً بأي شكلٍ من الأشكال على ما قد تقرره فيما يتعلق بهيكل وأحكام الصك المستقبلي. ولدى إعداد الأمانة للوثيقة، استندت، بالتشاور مع رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية، إلى الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال الدورة الأولى للجنة وفي مساهماتها الخطية.[1] ولسهولة التقديم، تمت مشاركة نموذج مع جميع جهات التنسيق في 15 كانون الأول/ديسمبر 2022 ليكون بمثابة دليل. وتضمن النموذج الفئات التالية: الأهداف؛ الالتزامات الأساسية وتدابير الرقابة والنهج الطوعية؛ عناصر التنفيذ (بما في ذلك تدابير التنفيذ ووسائله)؛ ومدخلات إضافية (على سبيل المثال، العناصر التمهيدية، وزيادة الوعي، والتعليم وتبادل المعلومات، والبحوث، وإشراك أصحاب المصلحة، والترتيبات المؤسسية والأحكام النهائية).

3. تضمنت بعض المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء خيارات لعناصر لم يتم تحديدها على وجه التحديد في النموذج. وقد أُدرجت هذه الخيارات في التذييل الأول لهذه الوثيقة لوضع صورة دقيقة حول المعلومات الواردة في المساهمات. وتغطي المساهمات العناصر التمهيدية المتعلقة بالديباجة والتعاريف والنطاق والمبادئ والترتيبات المؤسسية المتصلة بمجلس الإدارة والهيئات الفرعية والتعاون والتنسيق العلميين والتقنيين والأمانة.

4. إجمالاً، تم تلقي 67 رداً من الدول الأعضاء ومجموعات الدول الأعضاء، وورد 176 رداً آخر من أصحاب المصلحة ومجموعات أصحاب المصلحة. واستضاف رئيس لجنة التفاوض الحكومية الدولية ندوتين عبر الإنترنت عرض فيها 46 من أصحاب المصلحة وجهات نظرهم للمساعدة في توفير معلومات للدول الأعضاء عند وضع اللمسات الأخيرة على مساهماتها.

5. تم تطوير الهيكل العام لهذه الوثيقة بعد التكليف الصادر عن الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية، وهو يستخدم وثيقة العمل UNEP/PP/INC.1/5، بشأن العناصر المحتملة[2] كنقطة انطلاق. تعرض الوثيقة UNEP/PP/INC.1/5 العناصر المحددة في الفقرتين 3 و4 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5، بترتيب غير إلزامي، تحت العناوين. وتمثَّل الهدف من استخدام هذا الهيكل في تسهيل التنقل في الوثيقة، ولم يكن القصد منه بأي حالٍ من الأحوال المساس بهيكل الصك الذي قد تقرره اللجنة في نهاية المطاف. وإضافةً إلى ذلك، لا تقترح الوثيقة الحالية نصاً قانونياً محدداً للعناصر.

6. وترد المرفقات المحتملة في القسم (II - و) من هذه الوثيقة، بالاعتماد على المساهمات المقدمة من الدول الأعضاء. وتورد وثيقة المعلومات التكميلية التي أعدتها الأمانة[3] تفاصيل المعلومات الناشئة عن المساهمات والمتعلقة بالمرفقات المحتملة.

7. تحتوي الوثيقة الحالية فقرات تعليق ضمن مربعات تتضمن معلومات أساسية. وتهدف هذه الفقرات إلى مساعدة القراء على التنقل في المستند، وهي ليست معدة لأغراض التفاوض. وتم تضمين العناوين والعناوين الفرعية لتوفير هيكل للوثيقة، وهي ليست معدة لأغراض التفاوض أيضاً.

8. تمثل الخيارات المحددة محاولة لعرض المقترحات الواردة في مساهمات الدول الأعضاء مع تسليط الضوء على الفروق الدقيقة لكلٍ منها بطريقة موجزة. ويمثل كل خيار مقدم طريقة لمعالجة قضيةٍ ما، كلياً أو جزئياً. وتمثل الخيارات اختيارات، لكنها لا تتوافق بالضرورة مع بنود الصك المستقبلي. وفي بعض الحالات، يؤدي تحديد أحد الخيارات حتماً إلى منع اختيار خيارٍ آخر، بينما يمكن في حالات أخرى أن تكمل الخيارات بعضها البعض. وبالإضافة إلى ذلك، حددت الأمانة الثغرات في الخيارات المقدمة في المساهمات، وفي تلك الحالات أدرجت خيارات إضافية لتنظر فيها اللجنة. وقد تم عرض الفجوات التي تم تحديدها في الحواشي في الوثيقة.

II. الخيارات المحتملة لعناصر صك دولي ملزم قانوناً يستند إلى نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية على النحو الذي دعا إليه قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5

أ. الأهداف[4]

تعليق: *بوجه الهدف أو الأهداف العامة للصك، إلى جانب الأحكام الأخرى، ولا سيما تلك المتعلقة بالديباجة والنطاق والمبادئ المحتملة، تفسيرَه وتنفيذَه. ومن أجل الحفاظ على قابلية إدارة مجموعة الخيارات المتعلقة بهدف أو أهداف الصك، والحفاظ على ثروة المعلومات الواردة في المساهمات، تم تسجيل بعض الفروقات الدقيقة المتعلقة بالهدف (الأهداف) في قائمة الخيارات المحتملة للعناصر التمهيدية.*

9. قد ترغب اللجنة في النظر في استخدام واحد أو مجموعة من العبارات التالية لأهداف الصك:

[1] جميع الوثائق متاحة تحت علامة تبويب مساهمات ما قبل الجلسة عبر الرابط: https://www.unep.org/events/conference/second-session-intergovernmental-negotiating-committee-develop-international.

[2] العنوان الكامل للوثيقة هو "العناصر المحتملة، استناداً إلى الأحكام الواردة في الفقرتين 3 و4 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5، بما في ذلك المفاهيم والإجراءات والآليات الرئيسية للاتفاقات متعددة الأطراف الملزمة قانوناً والتي قد تكون ذات صلة بتعزيز التنفيذ والامتثال المنصوص عليها في الصك الدولي الملزم قانوناً في المستقبل بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية".

[3] UNEP/PP/INC.2/INF/2.

[4] تم تضمين العناوين والعناوين الفرعية لتوفير هيكل للوثيقة، وهي ليست معدة لأغراض التفاوض.

أ. إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية؛ حماية صحة الإنسان والبيئة من آثارها الضارة طوال دورة حياة البلاستيك.

ب. حماية صحة الإنسان والبيئة من الآثار الضارة للتلوث بالمواد البلاستيكية طوال دورة حياتها.

ج. الحد من إنتاج واستخدام وتصريف المواد البلاستيكية طوال دورة حياتها، بما في ذلك من خلال تعزيز اقتصاد دائري للمواد البلاستيكية بهدف إنهاء التلوث بهذه المواد بحلول X سنة وحماية صحة الإنسان والبيئة من آثارها الضارة.

ب. الالتزامات الأساسية وتدابير الرقابة والنهج الطوعية (بما في ذلك المرفقات، إن وجدت)

تعليق: *يقترح هذا القسم الخيارات المحتملة للالتزامات الأساسية، إلى جانب تدابير الرقابة ذات الصلة والنُهج الطوعية. واستندت الخيارات المحتملة إلى المناقشات التي دارت في الدورة الأولى للجنة التفاوض الحكومية الدولية والمساهمات المقدمة إلى الأمانة. وتسعى الخيارات المحددة لعرض المقترحات الواردة في مساهمات الدول الأعضاء مع تسليط الضوء على الفروق الدقيقة لكلٍ منها بطريقة موجزة. وقد تم تجميع الخيارات في 12 التزاماً أساسياً محتملاً مع تدابير الرقابة المحتملة والنهج الطوعية التي يمكن اعتمادها. والهدف من ذلك هو المساعدة في تنظيم مداولات لجنة التفاوض الحكومية الدولية، ولا يتوافق بالضرورة مع مواد الصك المستقبلي. وفي الكثير من الحالات، يؤدي تحديد أحد الخيارات إلى منع اختيار خيار آخر، بينما يمكن في حالات أخرى أن تكمل الخيارات بعضها البعض.* تمثل الخيارات المقدمة طرقاً ممكنة لمعالجة مشكلة، كلياً أو جزئياً، في مرحلة معينة من دورة حياة البلاستيك، دون المساس بالتفاعلات المحتملة الناشئة عن الإجراءات المتخذة في مراحل أخرى من تلك الدورة.

يهدف هيكل هذا القسم إلى دعم لجنة التفاوض الحكومية الدولية في مداولاتها ولا يحكم مسبقاً على هيكل المناقشات أو وضع الأحكام في الصك المستقبلي أو ما إذا كانت التدابير ذات الصلة ملزمة قانوناً أم طوعية.

1. الالتزام الأساسي المحتمل: التخلص التدريجي و/أو تقليل العرض والطلب على البوليمرات البلاستيكية الأولية واستخدامها

تعليق: [5] *سيؤدي انخفاض استخدام البوليمرات البلاستيكية الأولية وزيادة استخدام المواد المعاد تدويرها إلى زيادة تدفق البلاستيك الذي يتم تدويره مرة أخرى في الاقتصاد كـ "بلاستيك ثانوي"، وسيؤدي إلى تدفقات واردة أقل من البلاستيك "البكر" الجديد وتدفقات خارجة أقل وصولاً إلى التخلص النهائي (مع عدم تسرب البلاستيك إلى البيئة).*

10. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية لتدابير الرقابة والنُهج الطوعية:

أ. خيارات للأهداف:

1) **وضع أهداف على مستوى العالم لتقليل إنتاج** المواد الخام البلاستيكية الأولية.

2) **وضع التزامات أو أهداف محددة وطنياً.**

ب. خيارات لتنظيم البوليمرات البلاستيكية الأولية:

1) **فرض حظر** على الإنتاج الأولي للبوليمرات البلاستيكية أو **حظر أو تقييد أو تقليل** تصنيع البوليمرات البلاستيكية البكر وتصديرها واستيرادها.

2) **تطبيق متطلبات الاستيراد والتصدير على الأطراف وغير الأطراف** على أساس غير تمييزي.

3) **تتبع أنواع وأحجام** البوليمرات البلاستيكية والسلائف والمواد الأولية المصنعة والمستوردة والمصدرة، وكذلك كميات ونوع المواد الكيميائية المطبقة في الإنتاج من خلال متطلبات الشفافية والإبلاغ.

4) **وضع مخططات الترخيص** لإنتاج واستيراد وتصدير البوليمرات البلاستيكية البكر والثانوية.

ج. خيار للأدوات الاقتصادية: وضع تدابير قائمة على السوق مثل التدابير القائمة على الأسعار، وتصاريح الإنتاج، والتراخيص، وإلغاء الحوافز المالية والرسوم الإلزامية، والتعريفة الجمركية أو الضرائب على إنتاج البلاستيك البكر.

2. الالتزام الأساسي المحتمل: حظر و/أو التخلص التدريجي و/أو الحد من استخدام المنتجات البلاستيكية التي يمكن تجنبها والتي تنطوي على مشاكل

تعليق: [6] *تمثل العديد من المنتجات البلاستيكية التي يمكن اعتبارها مشكلة ويمكن تجنبها أيضاً الجزء الأكبر من تسرب البلاستيك إلى البيئة. وقد أشارت المساهمات إلى عدد من المصطلحات الإضافية لوصف المنتجات البلاستيكية التي تنطوي على مشاكل والتي يمكن تجنبها والتي قد ترغب الدول الأعضاء في النظر فيها، بما في ذلك "ذات الاستخدام لمرة واحدة" و"قصيرة العمر" و "غير الضرورية". وأظهرت الأبحاث أنه سيكون من الممكن والمجدي اقتصادياً تقليل استهلاك المنتجات البلاستيكية قصيرة العمر بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2040 مع مراعاة احتياجات النمو السكاني والاقتصاد، وتستجيب العديد من الدول بالفعل لهذا التحدي من خلال مجموعة من التدابير. يمكن أن يؤدي تقليل استخدام المنتجات التي يمكن تجنبها والتي تنطوي على مشاكل أو إنهائه أيضاً إلى تعزيز اقتصاديات إعادة التدوير، وبالتالي المساهمة في تمكين سوق لإعادة التدوير.*

11. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية لتدابير الرقابة والنُهج الطوعية:

[5] مقتبس من UNEP/PP/INC.1/7، الفقرة 31.

[6] مقتبس من UNEP/PP/INC.1/7، الفقرة 85.

أ. **جرد ورصد إنتاج** المواد الخام، بما في ذلك تلك المستخدمة في السلع البلاستيكية، وإنشاء خط أساس عالمي.

ب. وضع **معايير لتحديد وترتيب أولويات المنتجات البلاستيكية التي يمكن تجنبها والتي تنطوي على مشاكل**، بما في ذلك المنتجات غير الضرورية أو قصيرة العمر.

ج. **حظر أو التخلص التدريجي أو تقليل أو ضبط** إنتاج وبيع وتوزيع وتجارة واستخدام منتجات بلاستيكية محددة تنطوي على مشاكل ويمكن تجنبها حسب التواريخ المحددة (يمكن تحديد المعايير الواردة في (ب) أعلاه والقائمة وتواريخ التخلص التدريجي أدناه في مرفق الصك)؛

د. **تطبيق متطلبات الاستيراد والتصدير للمواد المدرجة على الأطراف وغير الأطراف** على أساس غير تمييزي؛

ه. **تطبيق متطلبات الاستيراد والتصدير على الأطراف وغير الأطراف** على أساس غير تمييزي.

3. الالتزام الأساسي المحتمل: حظر و/أو التخلص التدريجي و/أو تقليل إنتاج واستهلاك واستخدام المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق

تعليق: *يرتبط إنتاج البلاستيك باستخدام المضافات الكيميائية. ويمثل حوالي ربع المواد الكيميائية الفريدة المستخدمة في البلاستيك والتي يزيد عددها عن 10000 مادة مصدرَ قلقٍ محتمل على صحة الإنسان وسلامته. وتتم إضافة هذه المواد أثناء عملية الإنتاج، أو تكون على شكل منتجات ثانوية أو منتجات تحلل أو ملوثات يتم إضافتها عن غير قصد.*[7] *يمكن أن يؤدي حظر أو، إذا لم يكن ذلك ممكناً، الحد من استخدام المواد الكيميائية والبوليمرات الخطرة المثيرة للقلق في المواد البلاستيكية، إلى حماية صحة الإنسان والبيئة.* ويمكن أن يسهم تقليل المواد الكيميائية والبوليمرات الخطرة ومنعها، بالاقتران مع تدابير أخرى، في تعزيز إعادة تدوير البلاستيك، وبالتالي توسيع نطاق الاقتصاد الدائري للمواد البلاستيكية.

12. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية لتدابير الرقابة والنُهج الطوعية:

أ. خيارات لتنظيم المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق:

1) **حظر أو التخلص التدريجي أو التقليل أو ضبط** بوليمرات معينة ومواد كيميائية مثيرة للقلق أو مجموعات من المواد الكيميائية، **بناءً على المعايير المحددة** لتحديد البوليمرات والمواد الكيميائية المثيرة للقلق (يمكن إدراج القائمة وتاريخ التخلص التدريجي والمعايير في مرفق للصك).

2) **تطبيق متطلبات الاستيراد والتصدير للبوليمرات والمواد الكيميائية المدرجة** على الأطراف وغير الأطراف على أساس غير تمييزي.

3) **تطبيق متطلبات الاستيراد والتصدير على الأطراف وغير الأطراف** على أساس غير تمييزي.

ب. خيارات لزيادة الشفافية:

1) تتبُّع أنواع وأحجام البوليمرات والمواد الكيميائية المطبقة في الإنتاج، بما في ذلك من خلال متطلبات الإفصاح عن المواد البلاستيكية في جميع مراحل سلسلة التوريد، وإنتاج البلاستيك واستخدامه وإضافاته، بما يتفق مع القوانين الوطنية.

2) زيادة الشفافية من خلال وضع العلامات (العلامات المائية الرقمية، أدوات التتبع) ووضع البطاقات التعريفية المنسق للمنتجات، وأوراق بيانات سلامة المواد، وجوازات سفر المنتجات، وقواعد البيانات المتاحة للجمهور.

ج. خيارات تسريع الانتقال ودعمه:

1) وضع تدابير لتعزيز الابتكار وتحفيز البدائل والمواد المعوضة، بما في ذلك من خلال **الكيمياء المستدامة أو الخضراء والتبسيط الكيميائي**.

2) **تحفيز البحث والتطوير للإضافات والبوليمرات المستدامة.**

4 الالتزام الأساسي المحتمل: تقليل الجسيمات البلاستيكية الدقيقة

تعليق:[8] يحدث إطلاق الجسيمات البلاستيكية الدقيقة طوال دورة حياة المنتجات، ومن المتوقع أن يتضاعف على مستوى العالم من 2.7 مليون طن متري في عام 2019 إلى 5.8 مليون طن متري في عام 2060. *تستحوذ الجسيمات البلاستيكية الدقيقة الثانوية على الحصة الأكبر من تسرب الجسيمات البلاستيكية الدقيقة. وتشمل المصادر الرئيسية النقل البري (مليون طن متري)، وإطلاق الغبار والألياف (0.81 مليون طن متري) وحمأة مياه الصرف. ويتم أيضاً إطلاق الجسيمات البلاستيكية الدقيقة من العشب الصناعي (0.05 مليون طن متري) أثناء الاستخدام أو بعد التخلص منه. وتعتبر الجسيمات البلاستيكية الدقيقة الأولية أيضاً مصدراً كبيراً للتسرب. وتعتبر الكريات البلاستيكية (أو الخيوط) قبل الإنتاج مثالاً على الجسيمات البلاستيكية الدقيقة (0.28 مليون طن متري)، إضافةً إلى الحبيبات الدقيقة - الجسيمات البلاستيكية الدقيقة الكروية أو غير المتبلورة التي تضاف إلى منتجات مثل مواد العناية الشخصية، والأسمدة، والطلاء، والمنظفات، والمكملات الغذائية، ومعقمات اليدين، والمنتجات الطبية.* يمكن أن تقلل معالجة تسرب الجسيمات البلاستيكية الدقيقة من المخاطر البيئية والصحية المرتبطة بالتلوث بالمواد البلاستيكية في جميع مراحل دورة حياتها.

[7] مقتبس من UNEP/PP/INC.1/7، الفقرة 23.

[8] مقتبس من UNEP/PP/INC.1/7، الفقرة 37.

13. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية لتدابير الرقابة والنُهج الطوعية:

أ. خيارات لمعالجة الاستخدام المتعمد:

1) **حظر أو التخلص التدريجي أو تقليل أو ضبط استخدام الجسيمات البلاستيكية الدقيقة المضافة عمداً** لتجنب الإطلاق المحتمل لهذه الجسيمات إلى البيئة من مصادر معينة (يمكن تحديد القائمة في مرفق للصك).

2) **حظر أو التخلص التدريجي أو تقليل أو ضبط إنتاج وبيع وتوزيع وتجارة واستخدام الجسيمات البلاستيكية الدقيقة والمنتجات** التي تحتوي على جسيمات بلاستيكية دقيقة مضافة عمداً.

ب. خيارات لمعالجة الإطلاق غير المتعمد:

1) **تقليل مخاطر تسرب الكريات البلاستيكية** الناجمة عن إنتاج منتجات معينة ومناولتها ونقلها واستخدامها.

2) **دعم الآليات المبتكرة في مجال معالجة مياه الصرف** لمنع تسرب الجسيمات البلاستيكية الدقيقة إلى المجاري المائية.

3) وضع مبادئ توجيهية بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لتقليل إطلاق المواد البلاستيكية، بما في ذلك التصميم، في قطاعات الغسيل، والمنسوجات، والإطارات، وعلامات الطرق.

5 الالتزام الأساسي المحتمل: تعزيز إدارة النفايات

تعليق: *من المتوقع حدوث زيادة من 353 مليون طن متري سنوياً من النفايات البلاستيكية في عام 2019 إلى 1,014 مليون طن متري سنوياً في عام 2060 إذا ما ظل العمل يسير كالمعتاد.*[9] *ويجب تعزيز الإدارة والتخلص من النفايات البلاستيكية السليمة بيئياً في جميع أنحاء العالم. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص تحديات فريدة. ويمكن لخطط المسؤولية الممتدة للمنتِج أن تجعل المنتجين مسؤولين عن التأثير البيئي لمنتجاتهم طوال دورة حياتها، وتسريع سوق إعادة تدوير النفايات، وتحفيز المنتجين على إنشاء منتجات تراعي مفهوم الدائرية، وتقليل تسرب النفايات البلاستيكية إلى البيئة. ويمكن للإجراءات المتخذة في مراحل أخرى من دورة الحياة، ولا سيما في وقتٍ مبكرٍ منها، أن تؤدي أيضاً إلى تخفيض كمية وطبيعة النفايات التي سيتم إدارتها، وبالتالي تسهيل التنفيذ الفعال لأنظمة إدارة النفايات.*

14. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية لتدابير الرقابة والنُهج الطوعية لتعزيز إدارة النفايات:

أ. خيارات لتعزيز القدرة على إدارة النفايات وتشجيع الابتكار:

1) **نشر وتعزيز تطوير تقنيات** لجمع النفايات البلاستيكية وإعادة تدويرها والتخلص منها.

2) **وضع هدف** لتقليل توليد النفايات البلاستيكية التي تحتاج إلى عمليات التخلص النهائي مثل الدفن والترميد.

3) وضع **إرشادات** لمجالات مثل:

1. **تشجيع الاستثمار في البنية التحتية لإدارة النفايات؛**

2. **أخذ العينات وتحليل ورصد والإبلاغ والتحقق** من النفايات البلاستيكية في البيئة، لدعم صانعي السياسات في قياس تأثير الأهداف والسياسات المنفذة؛

3. **مواصفات الحاويات والمعدات ومواقع التخزين التي تحتوي على النفايات البلاستيكية.**

4) تشجيع البحث من أجل الابتكار.

ب. خيارات لتنظيم النفايات البلاستيكية:

1) **تنظيم حركة وإدارة نهاية العمر للنفايات البلاستيكية** لتقليل التسرب من النفايات التي تتم إدارتها بشكل سيء.

2) **حظر الممارسات الخطرة التالية**: الحرق في الهواء الطلق، والترميد، والإشعال المشترك في محطات الطاقة التي تعمل بالفحم، وغيرها من عمليات تحويل النفايات إلى طاقة، والمعالجة المشتركة في أفران الأسمنت، وإعادة التدوير الكيميائي.

3) **وضع إرشادات وأدوات لاتخاذ القرار بشأن ممارسات إعادة تدوير النفايات** (لتجنب القيود على الحلول التي تضر بصحة الإنسان والبيئة).

4) وضع **المؤشرات والالتزامات** الخاصة بجمع النفايات البلاستيكية وفرزها وإعادة تدويرها، وخاصةً على المستوى الوطني.

5) مطالبة **المنتجين** بإعداد **خطة عمل تتضمن أهدافاً فردية للحد من النفايات**.

ج. الخيارات المتعلقة بدفن النفايات البلاستيكية والتخلص منها بطريقة غير قانونية:

1) تنفيذ تدابير لضمان جمع النفايات البلاستيكية وفرزها وإدارتها والتخلص منها بطريقة آمنة وسليمة بيئياً.

[9] مقتبس من UNEP/PP/INC.1/7، الفقرة 24.

2) الاعتماد على اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها عند الاقتضاء.

3) إنشاء أنظمة مراقبة وحصص **لصادرات النفايات البلاستيكية**.

4) **حظر أو ضبط نقل النفايات البلاستيكية عبر الحدود،** إلا إذا كان ذلك يضمن تطبيق مفهوم الدائرية؛

5) تطوير **عملية تصريح مبسطة لنقل النفايات البلاستيكية عبر الحدود** إلى الدول التي توجد فيها مرافق إعادة التدوير باستطاعة كافية؛

6) **تطبيق جدول زمني لتدابير الرقابة على نقل النفايات البلاستيكية عبر الحدود،** ولا سيما من الدول المتقدمة إلى الدول النامية.

د. خيارات لتعزيز المسؤولية الممتدة للمنتج وتمكين سوق لإعادة التدوير:

1) اعتماد تدابير **لتعزيز الطلب على المواد البلاستيكية الثانوية** وتسهيل إعادة التدوير السليم بيئياً للخردة البلاستيكية، بما في ذلك عن طريق استخدام المشتريات العامة لزيادة الطلب على المنتجات البلاستيكية التي تحتوي على مستويات أعلى من المحتوى المعاد تدويره، حيثما كان ذلك ممكناً.

2) وضع **مؤشرات** لمعدل إعادة تدوير النفايات البلاستيكية، وخاصةً على المستوى المحلي.

3) إنشاء أنظمة للمسؤولية الممتدة للمنتِج لتحفيز إعادة التدوير، مع مراعاة الظروف الوطنية. وتشمل خيارات هذه الأنظمة ما يلي:

   1. **برامج خطط العمل** التي يتم فيها فرض رسوم على مصنعي المواد البلاستيكية ومنتجي المنتجات البلاستيكية؛

   2. **مجموعة من المبادئ التوجيهية** لأنظمة المسؤولية الممتدة للمنتِج.[10]

1) تقديم **الدعم المالي والإعفاءات الضريبية** لمشاريع إعادة التدوير.

2) **إنشاء أفضل التقنيات المتاحة** لإعادة التدوير لضمان التوافق مع اتفاق باريس (أو مع مبادئ الأعمال المصرفية والاستثمارات المستدامة).

3) وضع **شرط يقضي بأن يستثمر منتجو البوليمرات** في حجم مرافق إعادة التدوير اللازم لإعادة تدوير كل المواد البلاستيكية التي ينتجونها التي يمكن أن تصبح نفايات بلاستيكية.

6 الالتزام الأساسي المحتمل: تعزيز التصميم من أجل الدائرية

تعليق: *[11]تلعب مرحلة التصميم دوراً مهماً في ضمان إعادة الاستخدام وإعادة التدوير مع معالجة استخدام المواد الكيميائية المثيرة للقلق. ويمكن أن يؤدي تحسين تصميم المنتجات والعبوات والأغلفة البلاستيكية في اتجاه إعادة التدوير إلى زيادة حصة المواد البلاستيكية القابلة لإعادة التدوير من خلال تحسين ربحيتها. ويمكن أن يلعب وضع تصاميم بغرض تسهيل الصيانة والجمع والفرز وإعادة الاستخدام والإصلاح وإعادة الاستخدام لأغراض أخرى والتأكد من أن المنتجات البلاستيكية ومضافاتها لا تعيق أو تعطل إعادة تدوير المنتجات البلاستيكية الأخرى في نفس مسارات مجاري النفايات، دوراً مهماً في تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد البلاستيكية.*

15. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية لتدابير الرقابة والنُهج الطوعية:

أ. **وضع معايير للدائرية وإرشادات لتصميم وإنتاج المنتجات والعبوات والأغلفة البلاستيكية** لتشجيع وتعزيز وتمكين عمليات وأنظمة استرداد القيمة؛ يمكن تحديد أولويات فئات المنتجات ذات الحجم الكبير والتي تنطوي على مشاكل باستخدام نهج "البدء والتعزيز" (يمكن إدراج المعايير والتوجيهات في ملحق للصك).

ب. إدخال متطلب يشترط توافق المنتجات والعبوات والأغلفة البلاستيكية المطروحة في السوق **مع معايير التصميم الدائري.**

ج. وضع **متطلبات وطنية لمعايير التصميم** على أساس **نظام ومنهجيات عالمية منسقة** لتعزيز دائرية المواد البلاستيكية.

د. **وضع تدابير تُعنى بوضع البطاقات التعريفية** على المنتجات والعبوات والأغلفة البلاستيكية في ضوء المعايير والتوجيهات، للسماح للمستهلكين باتخاذ خيارات مدروسة.

ه. وضع **هدف للحد الأدنى المطلوب من المحتوى المعاد تدويره** للمنتجات البلاستيكية في السوق.

و. إنشاء **سجل مركزي لتبادل البيانات** يمكن للأمانة من خلاله أن توفر المعلومات ذات الصلة.

[10] للحفاظ على إيجاز الوثيقة الحالية قدر الإمكان، سيتم تجميع المقترحات الخاصة لهذا النوع من المبادئ التوجيهية وأنواع أخرى من تلك المبادئ والمعايير في وثيقة معلومات منفصلة.

[11] مقتبس من UNEP/PP/INC.1/7، الفقرة 87.

7. الالتزام الأساسي المحتمل: التشجيع على تقليل وإعادة استخدام وإصلاح المنتجات والعبوات والأغلفة البلاستيكية

تعليق: *[12] يمكن تسهيل وتقليل وإعادة استخدام وإصلاح المنتجات والعبوات والأغلفة من خلال مرحلة تصميم المنتج. ويمكن أن تسهم مخططات إعادة الاستخدام في كفاءة الموارد، إذ يمكنها تقليل انبعاثات غازات الدفيئة في دورة الحياة بنسبة 60 إلى 80 في المائة مقارنةً بانبعاثات المنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام لمرة واحدة. كما تشير التقديرات إلى أن مخططات إعادة الاستخدام ونماذج التسليم الجديدة يمكن أن توفر 1.4 مليون وظيفة على مستوى العالم بحلول عام 2040.*

16. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية لتدابير الرقابة والنُهج الطوعية:

أ. خيار للأهداف: وضع أهداف لتقليل وإعادة استخدام وإصلاح المنتجات البلاستيكية.

ب. خيارات لتنظيم وتشجيع تقليل وإعادة استخدام المواد البلاستيكية:

1) الطلب من الهيئات الإدارية **تطوير واعتماد مبادئ توجيهية عامة وقطاعية للتقليل وإعادة الاستخدام.**

2) تشجيع تقليل وإعادة استخدام المنتجات البلاستيكية، مثل الحاويات والزجاجات، **بما في ذلك من خلال أنظمة تقديم الخدمات.**

3) التوصية بأن تشجع الأطراف على إعادة الاستخدام من خلال جمع المواد البلاستيكية المستعملة **حسب قطاع الإنتاج.**

4) تطبيق **معايير وشهادات ومتطلبات متناسقة لتصميم المنتجات،** بما في ذلك منتجات وعبوات وأغلفة بلاستيكية معينة.

5) تشجيع **تقليل وإعادة استخدام** المنتجات البلاستيكية، بما في ذلك حوافز الرسوم أو التعريفات الجمركية أو الضرائب، وخطط المسؤولية الممتدة للمنتِج، وخطط دفع عربون واسترداده واسترداد المنتجات، ومتطلبات الحق في الإصلاح، وإزالة الحواجز التجارية.

8. الالتزام الأساسي المحتمل: تعزيز استخدام بدائل ومواد معوضة آمنة ومستدامة

تعليق: *يمكن أن يؤدي تشجيع استخدام بدائل ومواد معوضة آمنة ومستدامة للمواد البلاستيكية التقليدية، مثل المواد البديلة والمواد القابلة للتحلل الحيوي أو القابلة للتسميد، إلى تقليل المخاطر الصحية المرتبطة بالتلوث بالمواد البلاستيكية وتعزيز الدائرية في قطاع المواد البلاستيكية. كما يمكن أن يعزز الابتكار ويفتح فرصاً جديدة مستدامة في السوق.*

17. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية لتدابير الرقابة والنُهج الطوعية:

أ. خيارات لتعزيز البحث والتطوير:

1) **توفير منصات** لتبادل المعلومات حول تطوير بدائل ومواد معوضة آمنة ومستدامة.

2) **إنشاء أدوات سوق (أو حوافز سياسة مالية) لتعزيز البحث والتطوير** للمنتجات والتقنيات البديلة.

ب. خيارات لاستعراض وتمكين استخدام بدائل ومواد معوضة آمنة ومستدامة:

1) إنشاء نظام إصدار شهادات المنشأ **للمنتجات البلاستيكية**.

2) **تكليف لجنة استعراض تقنية** (يمكن مقارنتها بفريق التكنولوجيا والتقييم الاقتصادي التابع لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون) **بتقييم معايير** الإنتاج والاستخدام المستدامَين للمواد البلاستيكية وتوفُّر البدائل والمواد المعوضة الآمنة، وتحديد المعايير في مرفقات للصك، والتوصية بالتعديلات الممكنة على هذه المرفقات أو التعديلات على الصك (بما في ذلك المرفقات الجديدة).

3) وضع **آليات واضحة للتمويل والدعم التقني ونقل التكنولوجيا** لتطوير البدائل الطبيعية للمواد البلاستيكية، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

4) استخدام **الأدوات الاقتصادية**، مثل الرسوم والتعريفات الجمركية والضرائب والإعانات وأنظمة التراخيص القابلة للتداول، لتحفيز الحد من استخدام المواد البلاستيكية واعتماد البدائل المستدامة.

9. الالتزام الأساسي المحتمل: وقف إطلاق وانبعاث المواد البلاستيكية إلى الماء والتربة والهواء

تعليق: *بمجرد إطلاق المواد البلاستيكية إلى البيئة، يتم نقلها بوسائل وعمليات مختلفة حتى إلى أبعد الأماكن النائية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 1,000 من الأنهار تتولى نقل 80 في المائة من النفايات البلاستيكية سنوياً إلى المحيطات من أنظمة الأنهار العالمية (تتراوح ما بين 0.8 و2.7 مليون طن متري سنوياً)، وتأتي الأنهار الحضرية الصغيرة ضمن الأنهار الأكثر تسبباً بالتلوث. يوجد التلوث بالمواد البلاستيكية أيضاً في الهواء. وتثير الأبحاث أيضاً مخاوف بشأن مساهمة المواد البلاستيكية في تلوث الهواء والمخاطر المحتملة على صحة الإنسان من خلال استنشاق تلك المواد. وينتج عن حرق المواد البلاستيكية في الهواء الطلق إطلاق مواد وجزيئات كيميائية سامة مثل الديوكسينات والفيوران والزئبق وثنائي الفينيل متعدد الكلور، مما يشكل مخاطر جسيمة، لا سيما على 11 مليون من رواد الأعمال غير الرسميين الذين يعملون بشكلٍ وثيق مع النفايات.[13] وبالإضافة إلى ذلك، تسهم المواد*

[12] مقتبس من UNEP/PP/INC.1/7، الفقرة 98.

[13] مقتبس من UNEP/PP/INC.1/7، الفقرتان 39 و48.

البلاستيكية في تغير المناخ في جميع مراحل دورة حياتها. ففي عام 2019، أنتجت تلك المواد 1.8 مليار طن متري من انبعاثات غازات الدفيئة - 3.4 في المائة من الانبعاثات العالمية - ونتج 90 في المائة من هذه الانبعاثات من المواد البلاستيكية وعمليات تحويلها من الوقود الأحفوري.

تعتبر معدات الصيد مشكلةً بشكلٍ خاص، مع وجود عدد من المبادرات الحالية التي تعالج التلوث بالمواد البلاستيكية الناجم عن تلك المعدات، بما في ذلك المبادئ التوجيهية الطوعية التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة *(الفاو) بشأن وضع علامات على معدات الصيد[14] لتوفير إرشادات عملية حول طرق وضع العلامات على الأنواع الرئيسية لمعدات الصيد من أجل تحديد الملكية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت المنظمة البحرية الدولية (IMO) استراتيجية لمعالجة النفايات البلاستيكية البحرية من السفن،[15] والتي تشمل تدابير لمعالجة معدات الصيد المتروكة أو المفقودة أو التي جرى التخلص منها بخلاف ذلك.*

18. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية لتدابير الرقابة والنُهج الطوعية:

أ. الحد، وحيثما كان ذلك ممكناً، وقف **إطلاقات المواد البلاستيكية إلى الماء والتربة والهواء** (يمكن إدراج التدابير العامة والقطاعية في ملحق للصك، بما في ذلك مياه الصرف الصحي، والمرافق الصناعية، وتربية الأحياء المائية، والزراعة وقطاع الصيد، والنقل).

ب. تطوير واستخدام **أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية**، بما في ذلك المعايير البيئية ومعايير الانبعاثات/النفايات السائلة، لتقليل التلوث الناجم عن جميع مراحل دورة حياة المواد البلاستيكية ووقفه.

ج. حظر الممارسات الخطرة **لمنع إنتاج وإطلاقات الانبعاثات السامة** الناجمة عن إدارة النفايات البلاستيكية.

د. اتخاذ تدابير فعالة **لمنع وتقليل فقدان معدات الصيد التي تحتوي على مواد بلاستيكية** والاستفادة من الجهود الحالية، بما في ذلك جهود منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة البحرية الدولية.

10. الالتزام الأساسي المحتمل: معالجة التلوث الحالي بالمواد البلاستيكية

تعليق: *يعد التلوث الحالي مصدر قلق وقد يحتاج إلى أنشطة معالجة محددة، لا سيما في البيئة البحرية. تنطوي قضية المواد البلاستيكية على بعض المشكلات القديمة، لا سيما مع العمر الطويل لتطبيقاتها التي يمكنها احتجاز النفايات لعقود؛ ففي البناء، على سبيل المثال، سيكون أكثر من 90 في المائة من النفايات حتى عام 2040 من المواد البلاستيكية المنتجة قبل عام 2019.*[16]

19. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية لتدابير الرقابة والنُهج الطوعية:

أ. خيار معالجة التلوث الحالي بالمواد البلاستيكية:

1) اتخاذ تدابير لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية في البيئة، بما في ذلك في البيئة البحرية **والمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية**، مع مراعاة مشروع الاتفاق في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام خارج الولاية الوطنية.

2) **التعاون لتطوير استراتيجيات لتحديد وترتيب أولويات ومعالجة مجالات النفايات الموروثة.**

ب. خيارات للتدابير الخاصة بالقطاع/السياق:

1) **القضاء على تلوث البيئة بمعدات الصيد الشبحي**، وخاصةً البيئة البحرية، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية.

2) إجراء **أنشطة العلاج في سياقات محددة** مثل مواقع التراكم على السواحل والأنهار ومصبات الأنهار، والتعدين الحضري ومدافن النفايات غير المنظمة، كلما كان ذلك ممكناً ومبرراً من منظور اجتماعي اقتصادي. يمكن إعطاء الأولوية لبؤر التلوث بالمواد البلاستيكية والتدابير التي يمكن أن يكون لها تأثير محلي أو إقليمي إيجابي على صحة الإنسان أو البيئة وتقليل الآثار السلبية على النظم البيئية.

3) **وضع معايير** ومبادئ توجيهية بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية، بما في ذلك ضمان احترام أنشطة التنظيف للتنوع البيولوجي. وتشمل الخيارات:

1. تحديد مؤشرات البؤر حيث تشكل كميات وأنواع القمامة خطراً على الأنواع البحرية أو غيرها من الأنواع أو الموائل؛

2. تشجيع اعتماد تدابير إزالة هادفة في خطط العمل الوطنية على أساس طوعي (مثل أنشطة التنظيف ومبادرات زيادة الوعي).

11. الالتزام الأساسي المحتمل: تسهيل الانتقال العادل، بما في ذلك الانتقال الشامل لقطاع النفايات غير الرسمي

تعليق: *أقر قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 بالمساهمة الكبيرة التي يقدمها العمال في الأوساط غير الرسمية والتعاونية في جمع وفرز وإعادة تدوير المواد البلاستيكية في العديد من الدول. ويمكن أن يساهم الانتقال العادل نحو اقتصاد مستدام بيئياً في تحقيق أهداف*

[14] https://www.fao.org/documents/card/en/c/cc4251en.

[15] https://www.imo.org/en/Home/PageNotFound?aspxerrorpath=/en/MediaCentre/HotTopics/Pages/marinelitter-default.aspx.

[16] المرجع نفسه، الفقرة 91.

العمل اللائق للجميع، والإدماج الاجتماعي، والقضاء على الفقر.[17]

20. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية لتدابير الرقابة والنُهج الطوعية:

a. إنشاء **آلية لضمان انتقال عادل ومنصف وشامل للقطاع والعمال المتضررين، وعمال النفايات غير الرسميين والمجتمعات المتضررة**، لا سيما في الدول النامية؛

b. وضع **شرط** لشركات إدارة النفايات الخاصة **لجمع النفايات البلاستيكية من تعاونيات أو جمعيات جامعي النفايات غير الرسمية لجمع النفايات، عند الاقتضاء، وإنشاء مخططات تدريجية لإضفاء الطابع الرسمي عليها.** وعندما تحصل هذه التعاونيات أو الجمعيات على الصفة الرسمية، يجب أن يكون مُتطلب جمع الشركات للنفايات من تعاونيات أو جمعيات جامعي النفايات موجهاً نحو التعاونيات الرسمية.

c. تحسين ظروف العمل للعمال، بمن فيهم جامعي النفايات، بما يتضمن تقديم **الاعتراف القانوني والدعم** لجامعي النفايات غير الرسميين، مثل الحصول **على الرعاية الصحية والتعليم ومزايا الضمان الاجتماعي**.

d. دمج **قطاع النفايات غير الرسمي** في سلسلة قيمة المواد البلاستيكية وتعزيز الاقتصاد الدائري من خلال "برنامج انتقال عادل".

e. وضع شرط لاستخدام **الرسوم التي يتم جمعها من مخططات المسؤولية الممتدة للمنتِج لتمويل** تحديث البنية التحتية والمهارات التقنية والإدارية لجامعي النفايات غير الرسميين من أجل العمل كشركات لجمع النفايات وفرزها.

12. الالتزام الأساسي المحتمل: حماية صحة الإنسان من الآثار الضارة للتلوث بالمواد البلاستيكية

تعليق: *يزداد وضوح العلاقة بين المواد البلاستيكية، والمواد الكيميائية المرتبطة بها، من جهة، والتلوث بالمواد البلاستيكية وآثاره الضارة على صحة الإنسان والبيئة من جهة أخرى. وقد أكد قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 على أهمية التعاون والتنسيق والتكامل بين الاتفاقيات والصكوك الإقليمية والدولية ذات الصلة، مع الاحترام الواجب لولايات كلٍ منها، لمنع التلوث بالمواد البلاستيكية والمخاطر المرتبطة به على صحة الإنسان وآثاره الضارة على رفاه الإنسان والبيئة. ومع الأخذ في الاعتبار النهج الاحترازي على النحو المنصوص عليه في إعلان ريو، يمكن أن يسهم إجراء المزيد من البحوث في مجال تحسين فهم الآثار الصحية للتلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك الألياف الدقيقة والجسيمات البلاستيكية الدقيقة الأخرى، على البشر، لفهم النقل المحتمل للجسيمات البلاستيكية الدقيقة والمواد الكيميائية الخطرة إلى المحاصيل والحيوانات ولتوفير المعلومات لعملية صنع القرار.*

21. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية لتدابير الرقابة والنُهج الطوعية:

أ. خيارات لتقييم المخاطر وتقديرها:

1) **تقييم المخاطر الناجمة عن المواد البلاستيكية والتلوث بالمواد البلاستيكية على صحة الإنسان.**

2) إجراء المزيد من البحوث حول **الآثار الضارة للمواد البلاستيكية والتلوث بالمواد البلاستيكية على صحة الإنسان.**

ب. خيارات للتعاون:

1) **تعزيز التعاون والتآزر وتبادل المعلومات** مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى.[18]

2) تحسين نهج **الصحة الواحدة**.

ج. وسائل التنفيذ

تعليق: *تمثل وسائل التنفيذ الموارد والسياسات والإجراءات اللازمة لتنفيذ أحكام صك ملزم قانوناً، وهي تسهم في ضمان تحقيق أهداف الصك، وقدرة جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها. وفي سياق اتفاق دولي، تشير "وسائل التنفيذ" عادةً إلى الدعم المالي والتكنولوجي وبناء القدرات المطلوب لتمكين الدول النامية من الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية.*

قد ترغب اللجنة في النظر في مجموعة من وسائل التنفيذ، بما في ذلك ***اتخاذ ترتيبات لبناء القدرات والمساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكلٍ متبادل، والمساعدات المالية،*** *بما يتماشى مع الفقرة 3 (ن) من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5.*

تسعى الخيارات المحددة أدناه إلى تسجيل المقترحات الواردة في مساهمات الدول الأعضاء، وتأخذ بعين الاعتبار الخبرة المكتسبة من الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف القائمة.

22. فيما يتعلق بالنهج العام، قد ترغب اللجنة في النظر في الخيارات المحتملة التالية:

أ. وضع **أحكام قائمة بذاتها** لمختلف فئات وسائل التنفيذ أو، كبديل لذلك،

ب. تطوير **آلية متكاملة** لتوفير وسائل التنفيذ.

---

[17] رد منظمة العمل الدولية.

[18] الفجوة التي حددتها الأمانة. تمت صياغة هذه اللغة على غرار لغة اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

23. بالإضافة إلى ذلك، قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج أحكام تنص على ضرورة أن تسترشد وسائل التنفيذ بأفضل العلوم المتاحة والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية وأنظمة المعارف المحلية، فضلاً عن المعلومات الاجتماعية والاقتصادية والتقييمات المتعلقة بالتلوث بالمواد البلاستيكية.

1. المساعدات المالية

تعليق: *تنص الصكوك متعددة الأطراف في كثيرٍ من الأحيان على المساعدات المالية وتعبئة الموارد المالية لدعم التنفيذ الفعال لأحكامها. ويمكن للمساعدات المالية أن تدعم، على وجه الخصوص:*

أ. بناء القدرات: يمكن استخدام المساعدات المالية لبناء القدرات على تنفيذ الإجراءات المطلوبة المنصوص عليها في الصك، بما في ذلك من خلال توفير التدريب والتعليم والمساعدة التقنية للأفراد والمنظمات.

ب. الوفاء بالالتزامات: قد يتطلب الوفاء ببعض الالتزامات، مثل تطوير البنية التحتية أو اعتماد حلول تكنولوجية جديدة أو تنفيذ أنظمة الرصد والإبلاغ، موارد مالية كبيرة. ويمكن أن تساعد المساعدات المالية الأطرافَ على الوفاء بهذه الالتزامات.

ج. تعزيز الإنصاف: يمكن أن تعزز المساعدات المالية الإنصاف وتعزز قدرة جميع الدول على التنفيذ الفعال لأحكام الصك، مع مراعاة أولويات واحتياجات الأطراف من الدول النامية، لا سيما تلك التي تعاني من قيود كبيرة على القدرات، مثل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، من خلال تزويدها بالموارد التي تحتاج إليها للمشاركة بفعالية في تنفيذ الصك.

د. دعم الابتكار: يمكن أن تساعد المساعدات المالية في دعم الجهود الرامية إلى تطوير تقنيات جديدة أو اعتماد حلول مبتكرة لمعالجة القضايا المعقدة، من خلال توفير الموارد لدعم البحث والتطوير، واعتماد تكنولوجيات جديدة ونشر المعلومات وأفضل الممارسات.

24. قد ترغب اللجنة في النظر في طرق لتوفير تدفقات **جديدة وإضافية ومستقرة وسهلة الوصول وكافية وفي الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها** من الموارد المالية لدعم تنفيذ الصك، بما في ذلك بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية:

أ. إنشاء **صندوق أو صناديق مخصصة متعددة الأطراف معنية بالمواد البلاستيكية** من خلال الصك الجديد، وتقوم الدول الأعضاء ومصادر التمويل الأخرى[19] بالمساهمة بأموال لدعم أهداف الصك. يمكن أن تشمل الطرائق إدارة الصندوق أو الأموال من قبل الهيئة الإدارية.

ب. توسيع صندوق متعدد الأطراف قائم: يمكن إنشاء مسار مخصص لهذا الاتفاق القانوني ضمن صندوق متعدد الأطراف قائم لتوفير تمويل مستدام لتنفيذ اتفاقية المواد البلاستيكية.

ج. **دراسة نهج هجين** يجمع بين عناصر الخيارات المذكورة أعلاه. على سبيل المثال، يمكن تحديد إنشاء الصندوق في الاتفاق القانوني، ولكن يمكن تشكيل هيكل الإدارة وآليات التمويل أو تكييفها أو استضافتها من قبل صندوق بيئي قائم مثل مرفق البيئة العالمية. ويمكن أن يساعد هذا النهج في تعزيز الموارد والخبرات الحالية مع الحفاظ على هوية فريدة وهدف فريد للصندوق متعدد الأطراف.

د. إنشاء **صندوق إضافي مخصص للتصدي للتلوث الموجود في البيئة ومعالجة نفايات المواد البلاستيكية الموروثة** للحد من إطلاق المواد البلاستيكية (والجسيمات البلاستيكية الدقيقة) في الهواء والماء والأرض ووقفه، بما في ذلك في البيئة البحرية، بهدف دعم الدول الضعيفة على وجه التحديد والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتحمل عبئاً ثقيلاً من المواد البلاستيكية الموروثة على شواطئها. ويمكن أن تشمل الطرائق أياً من الخيارات المذكورة أعلاه أو غيرها من الخيارات.

ه. **استكشاف فرص التمويل المبتكرة وغيرها**، على المستوى الوطني أو العالمي، لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية، إذ يمكن لموارد القطاع الخاص أن تلعب دوراً معززاً، بما في ذلك ما يلي:

1) **الرسوم أو الضرائب أو الجبايات على المواد البلاستيكية:** تطبيق رسوم أو ضريبة أو جبايات على إنتاج المواد البلاستيكية أو استخدامها أو التخلص منها لتوليد إيرادات من شأنها أن تمول المبادرات لتقليل النفايات البلاستيكية. على سبيل المثال، يمكن تطبيق الضريبة على مصنعي أو مستوردي البوليمرات والمنتجات البلاستيكية ويمكن استخدام الإيرادات لتمويل أهداف الصك، بما في ذلك برامج إعادة التدوير وإعادة تصميم المنتجات وحملات التوعية العامة.

2) **نظام المسؤولية الممتدة للمنتج:** إعداد نظام مسؤولية ممتدة للمنتِج يتطلب من منتجي ومستوردي المواد البلاستيكية تحمل المسؤولية عن منتجاتهم طوال دورة حياة تلك المواد، بدءاً من الإنتاج إلى التخلص منها، لتحفيز الجمع والفرز، بما في ذلك من قبل جامعي النفايات غير الرسميين، لبدء الاستثمار في مرافق إعادة التدوير، وتمويل الدراسات بشأن منهجيات إعادة التدوير المتقدمة واستعادة المواد. يشمل النظام الرسوم التي يدفعها منتجو المواد البلاستيكية، والتي سيتم استخدامها لتمويل المبادرات التي تهدف إلى تقليل النفايات البلاستيكية، مثل تصميم المنتجات واستبدال المواد وإدارة نهاية عمرها الافتراضي.

3) **الشراكات بين القطاعين العام والخاص:** تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل وتنفيذ المبادرات التي تهدف إلى الحد من النفايات البلاستيكية. ويمكن للشركات المساهمة في التمويل والخبرات والموارد من أجل دعم المشاريع التي تتوافق مع أهداف الاستدامة وأهداف الصك.

[19] يمكن إنشاء صندوق متعدد الأطراف لتلقي المساهمات من مصادر تمويل مختلفة، بما في ذلك مخططات المسؤولية الممتدة للمنتِج، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والضرائب على التجارة، والرسوم والضرائب على المواد البلاستيكية غير الضرورية، وغيرها من المصادر على النحو المحدد في الاتفاقية.

4) **مخططات الاعتماد:** استخدم مخططات الاعتماد لتمويل المبادرات التي تقلل من النفايات البلاستيكية. ويتم إنشاء الاعتمادات من خلال المشاريع التي تقلل من انبعاثات غازات الدفيئة، مثل إعادة التدوير، وبيعها للشركات والحكومات لتعويض انبعاثات الكربون الخاصة بها.

5) التمويل من خلال كيانات القطاع الخاص المشاركة في دورة حياة البلاستيك: فرض **رسوم العبوات والأغلفة**.

6) **رسوم المنتجات:** فرض رسوم على منتجات بلاستيكية معينة، مثل العناصر ذات الاستخدام لمرة واحدة، للتشجيع على تقليل استخدامها أو زيادة استخدام بدائل أكثر استدامةً. ويمكن استخدام الإيرادات المتولدة في تمويل المبادرات التي تهدف إلى الحد من النفايات البلاستيكية.

7) **النهج الأخرى المستندة إلى السوق،** مثل آليات التسعير والحوافز المالية، لتشجيع أو تثبيط سلوكيات أو ممارسات معينة.

8) **المساهمات التطوعية:** تشجيع المساهمات التطوعية من المؤسسات والأفراد والشركات لدعم المبادرات الهادفة إلى معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية.

2. بناء القدرات

تعليق: *يمكن أن يساعد بناء القدرات في ضمان حصول جميع الأطراف على المعلومات والخبرات التي تحتاجها لتنفيذ أحكام الصك بشكلٍ فعال. يمكن لأحكام بناء القدرات أن تعزز التعاون ونقل التكنولوجيا والتعليم والتدريب، وأن تنشئ، إلى جانب أحكام أخرى، شبكات لتبادل المعارف والدراية الفنية للمساعدة في تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في الصك. كما يمكن أن تساعد في ضمان حصول جميع الدول، ولا سيما الدول النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على دعم بناء القدرات الكافي وفي الوقت المناسب.*

25. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية لبناء القدرات:

أ. اعتماد ما ينص على إنشاء **برامج بناء قدرات ذات توجه قطري** وتستجيب للأولويات المحددة والظروف الوطنية لكل دولة. ويمكن للأطراف من الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تحظى باهتمام ودعم خاصَّيْن.

ب. اعتماد ما ينص على أن تقوم الهيئة الإدارية بتطوير **استراتيجية أو آلية لبناء القدرات** من أجل:

1) تعزيز تطوير ونقل ونشر التقنيات السليمة بيئياً، وأفضل الممارسات، والمبادئ التوجيهية، والمعايير بشأن القضايا المتعلقة بالصك.

2) تعزيز **القدرات التقنية والمؤسسية وقدرات الموارد البشرية للدول النامية** من أجل التنفيذ الفعال لأحكام الصك، بما في ذلك في مجالات مثل البحث العلمي وإدارة البيانات والتحليل.

3) تعزيز التعاون وقدرات الأطراف من الدول النامية على رصد تنفيذها لأحكام الصك والإبلاغ عنه.

ج. اعتماد ما ينص على تطوير وتنفيذ برامج **التدريب والتعليم** لتعزيز معارف ومهارات المسؤولين الحكوميين وممثلي القطاعات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن القضايا المتعلقة بالصك، بما في ذلك إدارة النفايات، والمسؤولية الممتدة للمنتِج، والاستهلاك والإنتاج المستدامين.

د. دعم إنشاء **الشبكات الإقليمية والوطنية** لتعزيز تبادل المعلومات والتعاون وبناء القدرات بشأن القضايا المتعلقة بالصك.

ه. تشجيع **مشاركة القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية** في أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

و. اعتماد ما ينص على تطوير وتنفيذ **أطر الرصد والتقييم** لتتبع فعالية أنشطة بناء القدرات وتحديد مجالات التحسين.

3. المساعدة التقنية

تعليق: *قد تحتاج الدول النامية للمساعدة التقنية من أجل التنفيذ الفعال لأحكام المعاهدة وتحقيق أهدافها. يمكن أن توفر طرائق المساعدات المالية المنشأة بموجب الصك الدعمَ المالي والتقني للدول النامية والدول المتقدمة للمساهمة في هذا التمويل، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.*

26. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع المجالات المحتملة التالية للمساعدة التقنية "الكافية وفي الوقت المناسب":

أ. دعم إدارة النفايات والبنية التحتية الخاصة بإعادة تدويرها؛

ب. تطوير مواد وتقنيات بديلة؛

ج. بناء القدرات لتعزيز مهارات ومعارف أصحاب المصلحة في الدول النامية؛

د. نقل التكنولوجيا لتمكين الدول النامية من تبني تقنيات وممارسات جديدة للحد من التلوث بالمواد البلاستيكية.

27. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع المجالات المحتملة التالية للمساعدة التقنية:

أ. **بناء القدرات والتعزيز المؤسسي**، بما في ذلك التدريب وحلقات العمل وغير ذلك من أشكال نقل المعارف والمهارات؛

ب. **تبادل المعلومات وتشارك المعارف**، بما في ذلك نشر أفضل الممارسات والدروس المستفادة والمعلومات الأخرى ذات الصلة؛

ج. **الرصد والإبلاغ والتحقق**، بما في ذلك تطوير وتنفيذ أنظمة وإجراءات الرصد والإبلاغ والتحقق.

4. نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكلٍ متبادل

تعليق: *نقل التكنولوجيا هو نقل المعارف والتقنيات والخبرات إلى دول وولايات قضائية أخرى. ولضمان المساواة بين الدول والمناطق، لا سيما الأكثر ضعفاً منها، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، قد تحتاج الدول التي تفتقر إلى القدرات والموارد التكنولوجية اللازمة لتنفيذ الصك بفعالية إلى الدعم. ويسمح نقل التكنولوجيا للدول النامية بالوصول إلى التقنيات والمعارف التي يمكن أن تساعدها على الوفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في الصك المستقبلي.* ويدعم نقل التكنولوجيا تنفيذ الصك، إذ يمكن أن يعزز الابتكار التكنولوجي، ويسهّل التنفيذ، ويدعم بناء القدرات، ويقلص الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والنامية.

28. وقد ترغب اللجنة في النظر في الخيارات المحتملة التالية:

أ. **وضع تعريف واضح لمصطلح "نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكلٍ متبادل":** قد ترغب الدول الأعضاء في وضع تعريف واضح لـ "نقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكلٍ متبادل" لضمان فهم جميع الأطراف المعنية لما يترتب على ذلك. ويساعد التعريف الواضح في منع سوء الفهم والنزاعات التي قد تنشأ من تفسيرات مختلفة للمصطلح.

ب. الأخذ بعين الاعتبار **اللغة المستخدمة لنقل التكنولوجيا في اتفاقية ميناماتا.**

ج. تهيئة **بيئة مواتية لنقل التكنولوجيا:** يمكن توفير بيئة مواتية لنقل التكنولوجيا، يتم فيها حماية حقوق الملكية الفكرية وتسهيل الوصول إلى التكنولوجيا. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تدابير مثل إنشاء أطر قانونية وتنظيمية داعمة، وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات وتعزيز الشراكات والتعاون.

د. تعزيز **تقييم الاحتياجات التكنولوجية والتعاون التكنولوجي:** يمكن للصك أن ينص على تطوير تقييمات للاحتياجات التكنولوجية لتحديد المجالات ذات الأولوية لنقل التكنولوجيا. ويمكن بعد ذلك تيسير التعاون التكنولوجي من خلال الشراكات بين الدول المتقدمة والنامية، مع توفير الدول المتقدمة الوصول إلى التكنولوجيات المناسبة والخبرة الفنية. ويسمح ذلك أيضاً بأن لا يكون نقل التكنولوجيا ذا توجه وطني ويستجيب لاحتياجات الدولة فحسب، بل يكون مناسباً أيضاً.

ه. تطوير وتنفيذ **آليات فعالة لنقل التكنولوجيا:** يمكن تطوير وتنفيذ آليات فعالة لنقل التكنولوجيا، بما في ذلك اتفاقيات النقل واتفاقيات الترخيص والمشاريع المشتركة. وينبغي تصميم هذه الآليات لتلائم الاحتياجات الخاصة بكل دولة وتضمن التقيد بالشروط المتفق عليها بشكلٍ متبادل.

و. النظر في الدور الذي يمكن أن تلعبه المراكز (دون) الإقليمية بموجب اتفاقية بازل والمراكز الإقليمية (دون الإقليمية) التابعة للأمم المتحدة في نقل التكنولوجيا.

د. تدابير التنفيذ

قد ترغب اللجنة في النظر في مجموعة من وسائل التنفيذ، بما في ذلك خطط العمل الوطنية، والتقارير الوطنية، والأحكام المتعلقة بالامتثال، والتقييم والإبلاغ الدوريَّيْن وجدول أعمال أصحاب المصلحة المتعددين، بما يتماشى مع الفقرات 3 (د) - (ح) من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5.

1. خطط العمل الوطنية

تعليق: *يشير قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 إلى وضع أحكام لتطوير وتنفيذ وتحديث خطط العمل الوطنية التي تعكس النُهُج ذات التوجه القطري للمساهمة في أهداف الصك؛ وتعزيز خطط العمل الوطنية للعمل على منع التلوث بالمواد البلاستيكية وخفضه ووقفه ودعم التعاون الإقليمي والدولي.*[20] *ويمكن أن تلعب خطط العمل الوطنية دوراً مهماً في التنفيذ على المستويين الوطني والمحلي. ويمكن أن تكون الدافع في ضمان وضع السياسات الملائمة وطنياً والترتيبات التشريعية والمؤسسية لتنفيذ الأحكام الملزمة قانوناً للصك ووضع تدابير سياسيات إضافية. كما يمكن استخدامها بشكلٍ فعال لإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في التنفيذ على المستوى الوطني من خلال المشاركة في تطوير خطط العمل الوطنية والترتيبات المؤسسية لتنفيذها. ولضمان التقدم ورفع مستوى الطموح بمرور الوقت، غالباً ما تكون خطط العمل الوطنية محددة زمنياً وتستند إلى معايير واضحة وأهداف واضحة وقابلة للقياس وإجراءات ونواتج محددة جيداً. ويمكن أن تتضمن أيضاً ترتيبات متابعة واستعراض وتحديث دورية.*

على المستوى الدولي، يمكن أن تكون خطط العمل الوطنية بمثابة أداة لتوضيح كيفية مساهمة أحد الأطراف في تحقيق هدف الصك. ويمكن أن تمثل وسيلةً فعالةً لتبادل المعلومات حول كيفية تنفيذ الصك على المستوى الوطني وبشأن أفضل الممارسات. ولكي تُستخدم خطط العمل الوطنية بفعالية على المستوى الحكومي الدولي، يجب أن تتسم المعلومات بالشفافية وقابلية المقارنة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة متفق عليها من المبادئ والعناصر والنهج التي تسمح في نفس الوقت بأن تكون خطط العمل الوطنية ذات طبيعة ملائمة وطنياً.

[20] قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5، الفقرتان 3 (د) و(هـ).

29. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج واحد أو أكثر من الالتزامات المحتملة التالية للأطراف فيما يتعلق بخطط العمل الوطنية:

أ. وضع وتنفيذ **خطة عمل وطنية تعكس الترتيبات والتدابير المحددة وطنياً في جميع مراحل دورة حياة المواد البلاستيكية**، لتنفيذ أحكام الصك والمساهمة في تحقيق هدفه.

ب. استعراض وتحديث خطة العمل الوطنية على أساس دوري (كل [--] سنة) لضمان التخفيض التدريجي للتلوث بالمواد البلاستيكية بما يتماشى مع هدف الصك، مع مراعاة أفضل العلوم والابتكارات المتاحة وأي مبادئ توجيهية ذات صلة من الهيئة الإدارية.

ج. تقديم خطط العمل الوطنية وخطط العمل الوطنية المنقحة **من خلال الأمانة**.

30. قد ترغب اللجنة في النظر في الخيارات المحتملة التالية للحصول على **مبادئ توجيهية قابلة للتطبيق بشكلٍ عام** بشأن خطط العمل الوطنية:

أ. مجموعة من **العناصر المشتركة والحد الأدنى لمحتوى** خطط العمل الوطنية، على أن يتم تحديدها في مرفق للصك؛

ب. **مبادئ توجيهية منسقة بشأن خطط العمل الوطنية**، على أن تضعها الهيئة الإدارية لتسهيل إعداد وتقديم خطط العمل الوطنية وتعزيز شفافيتها وقابليتها للمقارنة بين الأطراف مع السماح بطبيعتها الملائمة وطنياً؛

ج. إما (أ) أو (ب) أعلاه، بالاقتران مع **تقييم خطة العمل الوطنية عند تقديمها وبعد الانتهاء منها. يجب أن تقوم بالتقييم اللجان العلمية والتقنية والاقتصادية المنشأة خصيصاً** فيما يتعلق بمستوى الطموح والتحديات والاحتياجات التي تواجهها.

2. الإبلاغ الوطني

تعليق: *يشير قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 إلى وضع أحكام لتحديد الإبلاغ الوطني، حسب الاقتضاء.*[21] *يسمح الإبلاغ الوطني للأطراف الأفراد في اتفاقية بتبادل الخبرات والنجاحات والتحديات، ويعمل كأحد الأدوات الرئيسية للهيئات الإدارية للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف لتحديد الاحتياجات وترتيب أولويات دعم التنفيذ. كما أنه يعمل كوسيلة لمشاركة الخبرات وييتيح تبادل الممارسات الجيدة والنُهُج المبتكرة. ويمكن لمجموعة الأطراف الاعتماد على معلومات هذه التقارير لتحديد الاتجاهات العامة في التنفيذ وتعقب التقدم. وبالتالي يمكن أن يكون الإبلاغ مكوناً مهماً في تقييم فعالية الصك بشكلٍ عام. وعلى المستوى الوطني، يساعد إعداد التقارير على دفع عجلة التنفيذ، ويشجع الرصدَ بشكلٍ أفضل، ويمكن أن يشكل أداةً فعالة لإشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع العلمي. وبالنسبة لبعض الدول النامية، قد يتطلب الإبلاغ الفعال في حد ذاته بناء القدرات والمساعدة. وقد شددت بعض الدول الأعضاء في مساهماتها على ضرورة أن يأخذ أي إطار للإبلاغ في الحسبان القدرات والظروف الوطنية.*

31. قد ترغب اللجنة في النظر فيما يلي فيما يتعلق بالإبلاغ الوطني:

أ. إدراج واحد أو أكثر من الخيارات المحتملة التالية فيما يتعلق بتقديم التقارير:

(i) التزام مُلزم قانوناً بتقديم تقارير التنفيذ الوطنية بشكلٍ دوري (كل [-] سنة تبدأ في السنة [-])؛

(ii) **التشجيع** على تقديم تقارير التنفيذ الوطنية؛

(iii) تقارير التنفيذ الوطنية التي يتعين تقديمها عن **طريق الأمانة** وإتاحتها على موقع الويب؛

ب. إدراج واحد من الخيارات المحتملة التالية فيما يتعلق بشكل التقارير:

(i) العناصر الأساسية لمتطلبات الإبلاغ التي يتعين تحديدها في **مادة (مواد) من الصك، والهيئة الإدارية لوضع إطار إبلاغ مشترك** للإبلاغ من قبل جميع الأطراف؛

(ii) يتعين على الأطراف تحديد شكل الإبلاغ الخاص بها عند تقديم تقارير التنفيذ الوطنية الخاصة بها؛

ج. إدراج واحد من الخيارات المحتملة التالية فيما يتعلق بنطاق التقارير:

1) تتولى تقارير التنفيذ الوطنية ما يلي:

1. معالجة تنفيذ **الالتزامات الملزمة قانوناً والنهج الطوعية** المنصوص عليها في الصك؛ و/أو

2. توفير **معلومات مفصلة قابلة للقياس الكمي** عن التقدم المحرز في تنفيذ **خطط العمل الوطنية**؛

2) يتم تحديد نطاق تقارير التنفيذ الوطنية **من قبل الطرف مقدم الطلب**.

3) تقدم الهيئة الإدارية مبادئ توجيهية بشأن ما يجب تضمينه في التقارير الوطنية.[22]

د. الخيار المحتمل لاستعراض التقارير: تستعرض **الأمانة** تقارير التنفيذ الوطنية وتتحقق منها، بهدف إبلاغ نتائج الاستعراض إلى الهيئة الإدارية، وتحديد احتياجات القدرات والقيود وتيسير الجهود لمطابقة **الموارد المتاحة وجهود بناء القدرات مع الاحتياجات والقيود المحددة.**

[21] المرجع نفسه، الفقرة 3 (م).

[22] قامت الأمانة بتجميع المعلومات الواردة في المساهمات وإتاحتها في وثيقة معلومات.

3. الامتثال

يشير قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 إلى تطوير الأحكام لمعالجة الامتثال.[23] تحتوي بعض الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف على أحكام بشأن استعراض امتثال الأطراف لالتزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية. وفي كثيرٍ من الحالات يتمثل الهدف من إنشاء آلية للاستعراض في تسهيل تنفيذ جميع أحكام الاتفاقية وتعزيز امتثال الأطراف لأي التزامات ملزمة قانوناً. وتتكون العديد من الآليات المعمول بها بموجب الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف من لجنة الامتثال أو لجنة الامتثال والتنفيذ. وعادةً ما يتم إنشاء مثل هذه اللجان في المعاهدة نفسها، وتنص مواد المعاهدة على السمات والمبادئ الرئيسية. ويتم بعد ذلك تحديد طرائق عمل الآلية في قرارات الهيئة الإدارية.

بشكلٍ عام، تتناول أحكام الامتثال احتياجات التنفيذ والامتثال فيما يتعلق بالأحكام الموضوعية للمعاهدة المعنية. ولذلك قد تكون هنالك حاجة إلى بعض الإيضاح بشأن نطاق الأحكام الموضوعية قبل الانتهاء من تصميم آلية الامتثال.

تعكس الخيارات المبينة أدناه تلك المحددة في المساهمات وكذلك سمات آليات التنفيذ والامتثال الموجودة تقليدياً بموجب الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف.

32. قد ترغب اللجنة في النظر فيما يلي فيما يتعلق بالامتثال:

أ. إنشاء آلية في متن الصك تتكون من لجنة لتيسير التنفيذ وتعزيز الامتثال لأحكامه. ويمكن تفويض الهيئة الإدارية لتطوير طرائق وإجراءات لعمل الآلية.

ب. الطبيعة التيسيرية وغير التخاصمية للآلية.

ج. أحد الخيارات المحتملة التالية فيما يتعلق بالنطاق قيد الدراسة:

1) **تنفيذ** جميع الأحكام والامتثال **للأحكام الملزمة قانوناً** في الصك؛[24]

2) **الامتثال للأحكام الملزمة قانوناً** في الصك؛[25]

3) **تنفيذ أحكام الصك؛**[26]

4) أحد الخيارات (أ) إلى (ج) أعلاه مع إضافة النظر في **القضايا المنهجية للتنفيذ أو الامتثال** (القضايا التي تتعلق بالاتجاهات المشتركة فيما يتصل بالتحديات في التنفيذ والتي قد تتطلب اهتمام الهيئة الإدارية. وعادةً ما تتضح مثل هذه القضايا عند استعراض التقارير الوطنية و/أو الاستعراض الدوري لحالة تنفيذ أو تقييم فعالية الصك. وهي لا تُنسب إلى جهة بمفردها، بل تعكس تحدياً مشتركاً يواجهه عددٌ من الأطراف. وعادةً ما تتطلب أي قضايا منهجية من هذا القبيل والتوصيات الناتجة عنها اتخاذ إجراءات وتوجيهات سياساتية من الهيئة الإدارية للصك).

د. بعض أو كل الخيارات المحتملة التالية فيما يتعلق ببدء النظر في قضايا التنفيذ والامتثال:[27]

1) **المساهمات الذاتية** من طرف يواجه تحديات في التنفيذ أو الامتثال؛

2) الرد من **طرف بشأن امتثال طرف آخر** لالتزاماته الملزمة قانوناً بموجب الصك؛

3) التواصل من **الأمانة** (على سبيل المثال، بناءً على المعلومات المتاحة لها من التقارير الوطنية أو مصادر المعلومات الأخرى)؛

4) مبادرة من **لجنة الامتثال** على أساس المعلومات المتاحة لها (على سبيل المثال، من البيانات المتعلقة بحالة تقديم التقارير الوطنية أو غيرها من المعلومات الإلزامية)؛

5) الإحالة من **الهيئة الإدارية**.

ه. أحد الخيارات المحتملة التالية فيما يتعلق بطبيعة التدابير الممكنة ونطاقها:[28]

1) تدابير **عقابية وغير عقابية** على حدٍ سواء؛

2) تدابير **غير عقابية**.

4. التقييم والرصد الدوريَّيْن للتقدم المحرز في تنفيذ الصك وتقييم الفعالية

تعليق: *يشير قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 إلى وضع أحكام لإجراء تقييم دوري للتقدم المحرز في تنفيذ الصك وفعاليته في تحقيق أهدافه.[29] وقد يقيِّم تقييم الفعالية فعالية الجهد الجماعي الذي تبذله جميع الأطراف (على سبيل المثال، على غرار التقييم العالمي*

[23] قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5، الفقرة 3 (ص).

[24] الفجوة التي حددتها الأمانة.

[25] الفجوة التي حددتها الأمانة.

[26] الفجوة التي حددتها الأمانة.

[27] الثغرات التي حددتها الأمانة.

[28] تشير الخبرة المكتسبة من الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الأخرى إلى أن النطاق المحتمل للتدابير يعتمد على طبيعة الأحكام الموضوعية للصك ونطاقها. وقد تشمل الإجراءات غير العقابية الحوارات بين اللجنة والجهة المعنية؛ تسهيل المساعدة التقنية؛ توصيات إلى الهيئة الإدارية فيما يتعلق بالمساعدة الممكنة المطلوبة؛ وإصدار (أو توصيات لإصدارها من قبل الهيئة الإدارية) تحذيرات أو إعلانات عدم الامتثال فيما يتعلق بالالتزامات الملزمة قانوناً.

بموجب المادة 14 من اتفاق باريس) وما إذا كانت هنالك حاجة إلى إجراء أي تنقيحات على أحكام الصك أو الملاحق أو المبادئ التوجيهية الواردة فيه في ضوء تقييم الفعالية، ومراعاة أفضل العلوم المتاحة حالياً (على غرار العملية الدائمة لبروتوكول مونتريال لاستعراض الحاجة إلى تعديلات محتملة). ويمكن النظر في إدراج المبادئ والسمات الرئيسية لهذا التقييم في متن الصك، مع وضع طرائق أخرى واستعراضها من الهيئة الإدارية.

أشارت بعض مساهمات الأعضاء إلى الحاجة إلى أن يكون التقييم شاملاً ومتوازناً وموجّهاً نحو الحلول، بالإضافة إلى كونه فعالاً وقائماً على العلم وشفافاً وفعالاً من حيث التكلفة.

33. قد ترغب اللجنة في النظر فيما يلي فيما يتعلق بالتقييم الدوري لتقدم التنفيذ وتقييم الفعالية:

أ. واحد أو أكثر من الخيارات التالية فيما يتعلق بغرض التقييم والرصد الدوريين:

1) **تقييم وتقدير التقدم الجماعي في تحقيق هدف (أهداف) الصك**، ومعالجة الجهود المتعلقة بتنفيذ جميع أحكامه؛

2) تقييم **مدى كفاية الالتزامات** المنصوص عليها في الصك؛

3) فهم **وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها** بتقديم المساعدة في إدارة النفايات البلاستيكية في الدول النامية من خلال تقرير تعده الأمانة.

ب. واحد أو أكثر من الخيارات التالية فيما يتعلق بالتواتر:

1) يجب أن يتم التقييم على أساسٍ دوري مع إتاحة الوقت الكافي لجهود التنفيذ وإحراز التقدم.

2) ينبغي أن يأخذ تحديد التواتر في الاعتبار التسلسل مع العمليات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك خطط العمل الوطنية والإبلاغ الوطني وأي تقييمات علمية وتقنية.

ج. واحد أو أكثر من الخيارات التالية فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية:

1) ينبغي تحديد **عملية التقييم** في متن الصك، مع قيام الهيئة الإدارية **بوضع المزيد من الطرائق**.

2) يجب أن ينشئ الصك **هيئة علمية حكومية دولية** لتتبُّع التقدم المحرز في الأهداف وتسرب المواد البلاستيكية والجسيمات البلاستيكية الدقيقة إلى البيئة.

3) يجب أن تكون نتائج عملية التقييم ذات طبيعة فنية وتكون بمثابة مدخلات **لمزيد من التوجيه السياساتي من الهيئة الإدارية**.

د. يمكن أن تتكون مصادر المعلومات من المصادر الموجودة والمتاحة، بما في ذلك التقارير الوطنية، والتقييمات العلمية والاجتماعية الاقتصادية، والتوصيات الصادرة عن آلية استعراض الامتثال المنصوص عليها في الصك وأي تقارير عن بناء القدرات منصوص عليها في الصك.

هـ. مسائل إضافية:

تعليق: *قد ترغب اللجنة في النظر في مجموعة من التدابير لمعالجة قضايا إضافية تمشياً مع الفقرات ذات الصلة من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5، بما في ذلك زيادة المعارف من خلال رفع مستوى الوعي والتثقيف وتبادل المعلومات؛[30] تعزيز البحث والتطوير لنُهُج مستدامة وميسورة التكلفة ومبتكرة وفعالة من حيث التكلفة؛[31] النظر في أفضل العلوم المتاحة والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية وأنظمة المعارف المحلية؛[32] وتعزيز التعاون والتنسيق مع الاتفاقيات والصكوك والمنظمات الإقليمية أو الدولية ذات الصلة مع الاعتراف بولاية كلٍ منها، وتجنب الازدواجية وتعزيز تكامل العمل.[33]*

1 رفع مستوى الوعي والتثقيف

تعليق: *يمكن أن يكون رفع مستوى الوعي والتثقيف عاملَيْن أساسيَّيْن للتصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية، بطريقة مستدامة. ويمكن أن تزود إجراءات التثقيف ورفع مستوى الوعي المجتمعات المتضررة والعمال والمنتجين والمستهلكين بمعلومات حول تأثير التلوث بالمواد البلاستيكية على صحة الإنسان والبيئة، وحول دور إعادة التدوير وتقليل استخدام المواد البلاستيكية وإدارة النفايات والبدائل. ويمكن أن يلعب التعليم والتوعية دوراً رئيسياً في تمكين الانتقال إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين ودعم وتمكين المجتمعات والجماعات المتضررة، بما في ذلك القطاع غير الرسمي.*

34. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية المتعلقة برفع مستوى الوعي والتثقيف:

أ. فيما يتعلق بالنطاق والتركيز، يمكن للصك أن يعزز:

1) تغير السلوك؛

[29] المرجع نفسه، الفقرتان 3 (ز) و(ح).
[30] المرجع نفسه، الفقرة 3 (ي).
[31] المرجع نفسه، الفقرة 3 (س).
[32] المرجع نفسه، الفقرة 4 (د).
[33] المرجع نفسه، الفقرة 3 (ك).

2) تطوير القدرات؛

3) تبادل المعلومات بشأن التأثير البيئي والاستدامة والحد من استخدام المواد البلاستيكية والنجاحات الملموسة؛

4) زيادة الوعي والفهم لأهداف وغايات الصك.

ب. فيما يتعلق بالآلية (الآليات)، يمكن أن يتضمن الصك أحكاماً من أجل:

1) خطة **تواصل وتثقيف** حول الصك، يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة؛

2) **برامج للتثقيف ورفع مستوى الوعي وحملات المواطنين**؛

3) **المشاركة العامة** ووصول الجمهور إلى المعلومات؛

4) **التدريب** على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، بما في ذلك تبادل الزيارات والتدريب المخصص والمحدد؛

5) دور الشراكة العالمية لمعالجة مشكلة التلوث بالمواد البلاستيكية والقمامة البحرية والكيانات الأخرى من أصحاب المصلحة المتعددين؛

6) المبادئ التوجيهية بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية في **المناهج الدراسية** وتعزيز **التثقيف البيئي المحلي** المتعلق بتأثير التلوث بالمواد البلاستيكية؛

7) استراتيجيات نقل المعرفة حول المخاطر الصحية للتلوث بالمواد البلاستيكية والبدائل المحتملة وأهمية التغيير السلوكي.

2. تبادل المعلومات

تعليق: *يمكن أن يسهم تبادل المعلومات بشكلٍ كبير في ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية وفي الحفاظ على مواكبة الاتفاقية لأحدث العلوم والتقنيات المتاحة. ويمكن أن يساعد تبادل المعلومات على المستويين الإقليمي والدولي في نشر أفضل الدروس المستفادة والممارسات والنجاحات التي يتعين توسيع نطاقها، ويمكن أن يوفر وسيلة مفيدة لتبادل الأفكار حول أحدث البحوث العلمية والابتكارات التكنولوجية.*

35. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية المتعلقة بتبادل المعلومات:

أ. فيما يتعلق **بالنطاق والتركيز**:

1) تبادل المعلومات حول أفضل الممارسات والمعارف والبحوث والتقنيات.

2) تبادل المعلومات حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والإدارة السليمة بيئياً للنفايات، ومصادر التلوث بالمواد البلاستيكية، وتعرُّض الإنسان والحيوان للتلوث بالمواد البلاستيكية والمخاطر المرتبطة به وخيارات الحد من ذلك، بين صانعي السياسات وأصحاب المصلحة والجمهور.

3) تبادل المعلومات، إن وجدت، بشأن حكمة النظم والممارسات الأصلية.

ب. فيما يتعلق **بالآلية (الآليات)**:

1) **تضمين الإفصاح الإلزامي** (للمعلومات المنسقة حول التركيب الكيميائي/المادي للمنتجات البلاستيكية والاستخدامات المقصودة في جميع مراحل دورة حياتها).

2) **إنشاء سجل** - ينبغي للأمانة أن تنشئ تبادل مركزي للبيانات يمكن من خلاله إتاحة المعلومات التي تبلغ عنها الأطراف، والذي يتم إطلاقه من خلال الصك وينعكس في **خطط العمل الوطنية**.

3) **تضمين الموافقة المدروسة المسبقة على التحركات عبر الحدود** من خلال آلية تبادل للمعلومات.

4) **البناء على المبادرات الطوعية الجارية** مثل الالتزام العالمي بشأن الاقتصاد البلاستيكي الجديد من مؤسسة إلين ماك آرثر وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

5) استخدام **جدول أعمال أصحاب المصلحة المتعددين** لتبادل المعارف وتسليط الضوء على النجاحات، لتكرار الحلول المستدامة وتوسيع نطاقها.

6) **استخدام الشبكات الإقليمية** لتبادل المعلومات والدروس المستفادة وبناء القدرات.

7) **تعزيز التعاون** مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى.

8) **تنظيم الفعاليات على هامش** جلسات الهيئة الإدارية لتبادل أفضل الممارسات.

9) التعلم من العمليات الأخرى مثل تلك التي تتم في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

3. الأبحاث

تعليق: *توفر الأبحاث قاعدة المعارف للاتفاقات البيئية متعددة الأطراف، ويمكن أن تلعب دوراً رئيسياً في سد الثغرات المعرفية، والحفاظ على مواكبة الصك للتطورات العلمية والتقنية الحديثة وتمكين التقييم القائم على العلم للتقدم. وعلى الرغم من أن الأبحاث ليست قسماً مستقلاً في العادة،[34] إلا أنها كثيراً ما يُشار إليها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة.[35]*

أشار عدد من المساهمات إلى جوانب محددة من الأبحاث؛ وقد تم تضمينها في الالتزامات الأساسية المحتملة التي تم وضعها في القسم الثاني-ب من هذه الوثيقة، حسب الاقتضاء.

36. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج أحكام لتشجيع الأطراف على **تعزيز التعاون وتنسيق الأبحاث** لتحسين فهم التلوث بالمواد البلاستيكية ودفع عجلة الابتكار التكنولوجي.

37. قد ترغب اللجنة في النظر في تضمين الصك **قائمة بالوظائف المحتملة التي يمكن أن تؤديها الهيئات الفرعية المحتملة** للتعاون والتنسيق العلمي والتقني (مرتبطة بالخيارات المحتملة المحددة في التذييل الثاني، القسم ج)، بما في ذلك:

a. **تقديم** تحليل للمعلومات والمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية والتوصيات إلى الهيئة الإدارية.

b. **أداء** أي وظائف تكلفها بها الهيئة الإدارية على أساس أفضل العلوم والمعارف التقليدية المتاحة، بما في ذلك معارف الشعوب الأصلية.

38. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج أحكام لتشجيع الأبحاث في مجالات محددة، بما في ذلك ما يتعلق بما يلي:

أ. **حالة المعارف الحالية**، بما يشمل:

1) تقييم الفجوات المعرفية؛

2) معارف استهلاك المواد البلاستيكية وإنتاجها وتدفقات المواد والتحليل القطاعي والإطلاقات إلى البيئة؛

3) تحليل البيانات وتتبع التقدم المحرز في إنتاج المواد البلاستيكية واستخدامها وحركتها وتسربها؛

ب. **أثر التلوث بالمواد البلاستيكية**، بما في ذلك:

1) التأثير على صحة الإنسان والبيئة، بما في ذلك الملوثات العضوية الثابتة، والعلاقة بين التلوث بالمواد البلاستيكية وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ؛

2) التأثير الاقتصادي والاجتماعي-الاقتصادي؛

3) تأثير نقل النفايات البلاستيكية عبر الحدود؛

4) المنهجيات ذات الصلة بتنفيذ الصك، بما في ذلك منهجيات رصد الآثار البيئية والاجتماعية الاقتصادية والصحية للتلوث بالمواد البلاستيكية والتقدم المحرز نحو تحقيق هدف (أهداف) الصك.

ج. **السبل المحتملة لمعالجة المشكلة**، بما في ذلك:

1) الحد من إنتاج البلاستيك وزيادة إعادة الاستخدام وإعادة التدوير؛

2) الابتكار التكنولوجي، بما في ذلك تطوير البدائل؛

3) إعادة تدوير المواد وإعادة التدوير الكيميائي والتخلص الفعال من النفايات واستخدام بدائل البلاستيك القابلة للتحلل الحيوي؛

4) أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية لمعالجة التلوث بالمواد البلاستيكية؛

5) أجهزة لرصد وجود المواد البلاستيكية ومستوياتها لدى البشر؛

6) تقييم فعالية وتأثير وتكلفة التدخلات والسياسات؛

7) زيادة الترويج للمنشورات من الدول النامية؛

8) التحليل المقارن لدورات حياة المنتج للبدائل وتقييم معايير الإنتاج والاستخدام المستدامين للمواد البلاستيكية والبدائل.

4. التعاون والتنسيق

تعليق: يشير قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 إلى وضع حكم لتعزيز التعاون والتنسيق مع الاتفاقيات والصكوك والمنظمات الإقليمية أو الدولية ذات الصلة، مع الاعتراف بولاية كلٍ منها، وتجنب الازدواجية وتعزيز تكامل العمل.[36]

كثيراً ما تنص الصكوك متعددة الأطراف على التعاون والتنسيق لدعم التنفيذ الفعال لأحكام الصك وللمساعدة في تحديد مكانة الصك في المشهد الأوسع للإدارة البيئية الدولية. ويمكن أن يلعب التعاون والتنسيق دوراً مهماً في توفير وسائل التنفيذ، وفي أجزاء أخرى من

[34] يوجد استثناء في المادة 5 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (البحث والمراقبة المنهجية).

[35] انظر، على سبيل المثال، اتفاقية ستوكهولم، المادة 11؛ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، الجزء 13؛ الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، 1973، المادة 17 (د)؛ اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، المادة 19؛ اتفاق باريس، المادة 7 (7) (ج).

[36] قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5، الفقرة 3 (ك).

الصك. كما أنهما تعززان التكامل مع المعاهدات التي تتناول المسائل ذات الصلة مع ضمان عدم وجود ازدواجية في الجهود أو تناقض في تنفيذ الالتزامات ذات الصلة.

مساهمات الدول الأعضاء المُحالة إلى جهات فاعلة أخرى محتمَلة في التعاون والتنسيق، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية والشراكات بين القطاعين العام والخاص. ونظراً لطبيعة الصك طويلة الأجل، قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج حكم عام يفوض الهيئة الإدارية بتعزيز التعاون والتنسيق مع هذه الفئات من الجهات الفاعلة.

39. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج أحكام للتعاون والتنسيق مع الاتفاقيات والصكوك والمنظمات الإقليمية أو الدولية ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق ببعض أو كل ما يلي:

أ. نقل التكنولوجيا والابتكار التقني: تعزيز **تقنيات** جمع المواد البلاستيكية وإعادة تدويرها؛ عمليات تصميم المنتجات والمواد والتصنيع؛ كيمياء خضراء مستدامة؛ والنهج الدائري.

ب. الأبحاث: **مشاريع بحثية مشتركة**، بما في ذلك مع الدول النامية؛

ج. بناء القدرات، بما في ذلك آليات **بناء القدرات**؛

د. رفع مستوى الوعي وتشارك المعارف: **تبادل أفضل الممارسات**؛ **والشبكات/ المنصات/المنتديات** لتبادل المعارف؛

ه. التعاون التقني والعلمي، بما في ذلك **المنصات أو قواعد البيانات الإقليمية**؛ مشاريع التعاون التقني العلمي؛ **وشبكات المراكز الفنية**.

و. الرصد.

5. مشاركة أصحاب المصلحة

تعليق: *يشير قرار جمعية البيئة 14/5 إلى وضع حكم لبدء برنامج عمل لأصحاب المصلحة المتعددين.*[37] *ويمكن أن يوفر برنامج عمل أصحاب المصلحة المتعددين مساحةً لتسخير الإجراءات الجماعية لجميع أصحاب المصلحة على المستوى العالمي، ودفع التقدم نحو الحلول وتعزيز الزخم والنطاق الحاليين. ويمكن أن يوفر برنامج عمل أصحاب المصلحة المتعددين أيضاً طريقة يمكن من خلالها تنظيم المبادرات والإجراءات والحلول وتوجيهها لتتضافر ويكون لها تأثير جماعي قابل للقياس على التلوث بالمواد البلاستيكية.*

40. قد ترغب اللجنة في النظر فيما يلي فيما يتعلق ببرنامج عمل أصحاب المصلحة المتعددين:

أ. **تعزيز الإجراءات الطموحة** للتصدي للتلوث بالمواد البلاستيكية **وتعزيز التعاون** مع مجموعةٍ واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك عن طريق:

1) تعزيز المشاركة رفيعة المستوى؛

2) تعزيز العمل الطموح والتعاون على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية.

3) حشد الموارد المالية والتقنية من أصحاب المصلحة؛

4) تبادل المعارف وتسليط الضوء على النجاحات لتكرار الحلول المستدامة وتوسيع نطاقها.

ب. فيما يتعلق **بآليات** برنامج عمل أصحاب المصلحة المتعددين، النظر فيما يلي:

1) اتباع نموذج مشابه **لنموذج شراكة مراكش للمناخ**، في ارتباط وثيق مع الهياكل والائتلافات القائمة؛[38]

2) **بوابة** عن إجراءات أصحاب المصلحة؛

3) **تقديم تقارير دورية** عن التقدم المحرز إلى الهيئة الإدارية للصك (على سبيل المثال، الإبلاغ الذاتي بشأن التقدم المحرز في الالتزامات، ووصف الإجراءات والاستجابات الجديدة، ومدخلات الخبراء بشأن مواضيع محددة)؛

4) **منتديات أصحاب المصلحة المتعددين ومساهماتها وحلقاتها الدراسية وفعالياتها الجانبية** والمشاركة في فريق خبراء تقني محتمل.

و. قائمة المرفقات المحتملة للصك[39]

41. قد ترغب اللجنة في النظر في الخيارات المحتملة التالية للمرفقات التي سيتم إدراجها في الصك:

أ. قائمة المنتجات البلاستيكية التي تنطوي على مشاكل والتي يمكن تجنبها؛ معايير تحديد المنتجات البلاستيكية التي تنطوي على مشاكل والتي يمكن تجنبها؛ والمواعيد المحتملة للحظر أو الإزالة أو التخفيض أو الضبط (انظر القسم II.ب.2)؛

[37] المرجع نفسه، الفقرة 3 (م).

[38] الفجوة التي حددتها الأمانة.

[39] عدد من المساهمات وفر مدخلات بشأن المرفقات المحتملة للصك المستقبلي. ويتم تضمين هذه المقترحات في هذه القائمة ويتم توفير المزيد من التفاصيل في وثيقة المعلومات ذات الصلة.

ب. قائمة البوليمرات والمواد الكيميائية المثيرة للقلق؛ معايير تحديد البوليمرات والمواد الكيميائية المثيرة للقلق؛ والمواعيد المحتملة للحظر أو الإزالة أو التخفيض أو الضبط (انظر القسم II.ب.3)؛

ج. قائمة المصادر للحد من إطلاق الجسيمات البلاستيكية الدقيقة المضافة عمداً (انظر القسم ب.4)؛

د. معايير الدائرية ومبادئ توجيهية لتصميم وإنتاج المنتجات والعبوات والأغلفة البلاستيكية (انظر القسم II.ب.6)؛

ه. معايير تحديد مدى توافر البدائل والمواد المعوضة الآمنة (انظر القسم ب.8)؛

و. فئات تدابير السياسات للحد، وحيثما كان ذلك ممكناً، وقف إطلاقات المواد البلاستيكية في الماء والأرض والهواء (انظر القسم II.ب.9)؛

ز. قائمة العناصر المشتركة والحد الأدنى لمحتوى خطط العمل الوطنية (انظر القسم II.د.1).

التذييل الأول

خيارات محتملة إضافية للعناصر غير المذكورة صراحةً في نموذج المساهمات

1. عناصر تمهيدية

أ. الديباجة

تعليق: *عادةً ما تحدد الديباجة تاريخ الصك وسياقه وتتضمن المراجع ذات الصلة في سياق القانون الدولي. وغالباً ما تكون بمثابة مكان لتضمين بعض المفاهيم والمبادئ التي لا تجد طريقها إلى أحكام المنطوق أثناء المفاوضات، لكنها تعتبر مهمةً لفهم سياق الصك. وتتم قراءة الديباجة بالاقتران مع الأجزاء الأخرى من الصك، ويمكن استخدامها لأغراض تفسيرية. ويحدد هذا القسم الفرعي العناصر التي حددتها الدول الأعضاء في مساهماتها، في مقترحاتها المحددة إما لفقرات الديباجة أو العناصر المحتملة الأخرى، والتي توجد بطبيعتها تقليدياً في ديباجة اتفاق بيئي متعدد الأطراف. وقد ترغب اللجنة في الإشارة إلى أنه ليس من الضروري تضمين جميع العناصر المحتملة المدرجة للديباجات، وفي نفس الوقت، يمكن تحديد عناصر أخرى من الديباجة مع تقدم المفاوضات.*

1. قد ترغب اللجنة في النظر في العناصر التالية لإدراجها في الديباجة:[1]

أ. الاعتراف بأوجه التآزر بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة بهدف تحقيق التنمية المستدامة؛

ب. الاعتراف بالحاجة إلى تعزيز وزيادة تطوير الاقتصاد الدائري للمواد البلاستيكية؛

ج. الاعتراف بالتلوث بالمواد البلاستيكية باعتباره قضيةً عالمية وعابرة للحدود تتطلب استجابةً جماعية ومنسقة؛

د. الاعتراف بالحاجة إلى إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى وقف تسرب المواد البلاستيكية إلى البيئة بحلول عام 2040؛

ه. الاعتراف بالدور المهم الذي تلعبه المواد البلاستيكية في المجتمع؛

و. تذكُّر مبادئ ريو؛

ز. الاعتراف بالحاجة إلى كوكب صحي للحفاظ على الحياة للأجيال القادمة؛

ح. الاعتراف بأهمية الانتقال العادل؛

ط. الاعتراف بنهج قائم على حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية؛

ي. الاعتراف بالنهج الاحترازي؛

ك. الاعتراف بأهمية القطاع غير الرسمي؛

ل. الاعتراف بالظروف الخاصة للدول المحتاجة والظروف والقدرات الوطنية؛

م. الاعتراف بدور المعارف التقليدية ونظم المعارف التقليدية والممارسات والابتكار؛

ن. تذكُّر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

ب. التعريفات

تعليق: *عادةً ما تكون التعريفات مطلوبةً للمصطلحات التي ستكون أساسيةً لتنفيذ الصك. ويمكن الحصول عليها من معاهدات أخرى أو عمليات ذات صلة أو وثائق علمية أو وثائق أخرى ذات صلة، أو يتم تطويرها لأغراض الصك، في حالة عدم وجود تعريفات معترف بها دولياً. لا يحاول هذا القسم الفرعي إنشاء قائمة شاملة، ولا يقترح أن جميع المصطلحات الواردة في القائمة تحتاج إلى تعريف في الصك، ولا يسعى إلى تعريف أي من المصطلحات في هذه المرحلة. وبدلاً من ذلك، يسعى إلى إدراج المفاهيم المشار إليها في المساهمات والمحددة في الوثيقة UNEP/PP/INC.1/6، التي تضع مسرداً بالمصطلحات الرئيسية، وفي التذييل الأول للوثيقة UNEP/PP/INC.1/7، بشأن علوم المواد البلاستيكية، والتي قد تحتاج إلى تعريف. وستحتاج القائمة إلى المراجعة مع تقدم المفاوضات.*

قد ترغب اللجنة بأن تشير إلى أن الوثيقتين UNEP/PP/INC.1/6 و NEP/PP/INC.1/7 تقدمان تعريفات لبعض المصطلحات الواردة في القائمة التالية، فضلاً عن توجيهات بشأن وضعها في سياق القانون الدولي أو السياساتي.

2. مع ملاحظة أن العديد من المصطلحات الرئيسية محددة في UNEP/PP/INC.1/6 وUNEP/PP/INC.1/7، قد ترغب اللجنة في النظر في تحديد المصطلحات التالية، على النحو المقترح في المساهمات:

3. الغلاف الجوي والأرضي؛

أ. البيئة، بما في ذلك البيئة البحرية؛

[1] يمكن إجراء المناقشات حول الديباجة بمجرد إجراء مزيد من التطوير للأحكام الموضوعية للصك.

ب. المواد البلاستيكية الحيوية، والقابلة للتحلل الحيوي، والقابلة للتسميد؛

ج. التنوع البيولوجي والنظام المناخي؛

د. الأنظمة البيئية؛

ه. الاستخدام الضروري؛

و. نهج دورة الحياة الكاملة؛

ز. تقييم دورة الحياة؛

ح. الجبال والمسطحات المائية؛

ط. التلوث بالمواد البلاستيكية؛

ي. المواد المعوضة والبدائل البلاستيكية؛

ك. المواد البلاستيكية، بما في ذلك الجسيمات البلاستيكية الدقيقة؛

ل. المنتجات البلاستيكية التي يمكن تجنبها والتي تنطوي على مشاكل؛

م. المنتجات البلاستيكية قصيرة العمر؛

ن. المنتجات البلاستيكية ذات الاستخدام لمرة واحدة.

ج. النطاق

تعليق: *يعتمد تحديد ما إذا كان سيتم تحديد نطاق الصك وكيفية ذلك على المشكلة التي يهدف الصك إلى معالجتها. كما لوحظ في الفقرة 10 من الوثيقة UNEP/PP/INC.1/5، بشأن العناصر المحتملة، يوجد نُهُج مختلفة لتحديد النطاق، بما في ذلك (أ) تحديد المنتجات أو المواد التي ينطبق عليها الصك (والتي لا ينطبق عليها)، على غرار المادة 3 من اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المدروسة المسبقة على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية؛ (ب) تحديد نطاق الولاية القضائية للتطبيق، على غرار المادة 4 من اتفاقية التنوع البيولوجي؛ (ج) تحديد استخدامات الموارد التي ينطبق عليها الصك، على غرار المادة 1 من الاتفاقية المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية؛ (د) تحديد نوع أو مستوى من النشاط الذي سيتم التحكم فيه بموجب الصك، لا سيما فيما يتعلق بالأنشطة الخطرة، على غرار المادة الأولى من بروتوكول عام 1996 لاتفاقية منع التلوث البحري الناجم عن إغراق النفايات ومواد أخرى، 1972. ولا تستبعد هذه العناصر بعضها بعضاً. ويمكن استكشاف عناصر النطاق هذه وعناصر أخرى، بمفردها أو مجتمعةً، إذا قررت اللجنة إدراج أحكام بشأن النطاق في مشروع الصك.*

4. قد ترغب اللجنة في النظر في واحد أو مجموعة من الجوانب التالية ذات الصلة بالنطاق لإدراجها في الصك:

أ. من المتوقع أن يغطي الصك الملزم قانوناً دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية، من الاستخراج إلى إنتاجها ومن تصميمها إلى استخدامها واستهلاكها والتخلص منها، ومعالجة جميع مصادر التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك المواد والمنتجات والمواد الكيميائية والمواد المضافة والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، مع الاعتراف بخطر التلوث بالمواد البلاستيكية على صحة الإنسان.

ب. يغطي الصك الملزم قانوناً التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك التلوث في البيئة البحرية، على أن يُفهم التلوث بالمواد البلاستيكية على أنه يشمل الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، دون أن يكون تكراراً للجهود المتعددة الأطراف الأخرى.

ج. الصك هو صك ملزم قانوناً يسمح بالتطور وتعزيز العمل الإضافي.

د. المبادئ[2]

تعليق: *تساعد المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في تنفيذها وتفسيرها. وقد تتعلق هذه المبادئ بمبادئ القانون الدولي أو مبادئ التفسير أو السياقات المفاهيمية الأخرى ذات الصلة بموضوع الاتفاقية. وفي حين أنها توفر مفاهيم لتفسير الفقرات التشغيلية، يمكن وضعها في قسم منفصل أو الإشارة إليها في الديباجة. إن القائمة التالية ليست قائمة شاملة بالمبادئ، ولم يتم إجراء أي محاولة لتحديد المبادئ المدرجة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن وضعها في هذا القسم لا يُقصد به المساس بقرار اللجنة فيما يتعلق بإدراجها أو وضعها في مسودة الصك.*

5. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع المبادئ التالية:

أ. المبدأ الاحترازي؛

ب. مبادئ ريو؛

ج. مبدأ الإنصاف والاحتياجات والظروف الخاصة للدول النامية وأقل البلدان نمواً، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

د. النهج التعاوني والتيسيري؛

ه. مبدأ الملوّث يدفع؛

[2] يمكن أيضا النظر في المبادئ في إطار الديباجة ويمكن النظر فيها بمجرد إجراء مزيد من التطوير للأحكام الموضوعية للصك.

و. المسؤولية الممتدة للمنتِج؛

ز. التسلسل الهرمي للنفايات؛

ح. حقوق الإنسان، بما في ذلك حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛

ط. تجنُّب الآثار السلبية على المناخ والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي؛

ي. الشفافية والاعتماد على أفضل العلوم المتاحة؛

ك. الحقوق الاجتماعية، وخاصةً للعاملين في القطاع غير الرسمي؛

ل. المسؤولية المشتركة بين الأجيال؛

م. المساواة بين الجنسين ووجهات نظر متنوعة، مع الاعتراف بأن المجتمعات المهمشة والضعيفة تتأثر بشكلٍ غير متناسب بالتلوث بالمواد البلاستيكية.

II. الترتيبات المؤسسية

أ. الهيئة الإدارية

تعليق: *تحتوي الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف بشكلٍ عام على حكم أو مجموعة من الأحكام التي تنشئ سلطة رئيسية لصنع القرار بموجب الصك. بالنسبة للاتفاقيات، يكون هذا عادةً مؤتمراً للأطراف، في حين يكون للبروتوكولات عادةً اجتماع للأطراف. وقد تحتوي الأحكام ذات الصلة على شروط بشأن من يمكنه الحضور والمشاركة في دورات أو اجتماعات الهيئة، ودور المراقبين في تلك الدورات أو الاجتماعات وسلطة الهيئة في صياغة النظام الداخلي. ويوجد في كثير من الأحيان حكم يوضح السلطة العامة للهيئة، بالإضافة إلى حكم بشأن الاختصاصات المتبقية، أي سلطة اتخاذ القرارات بشأن الإجراء المطلوب لتحقيق هدف أو أهداف الاتفاقية.*

6. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية **لوظائف الهيئة الإدارية** للصك:

أ. اتخاذ القرارات بشأن عقد الاجتماعات العادية وغير العادية لهيئة الإدارة؛

ب. استعراض وتقييم تنفيذ الصك؛

ج. إنشاء هيئات فرعية حسب ما تراه ضرورياً لتنفيذ الصك والإشراف على عملها؛

د. التعاون، عند الاقتضاء، مع المنظمات الدولية المختصة والهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية؛

ه. استعراض المعلومات المتاحة لها، على سبيل المثال من خلال التقارير الوطنية والهيئات الفرعية؛

و. دراسة أي مسائل تتعلق بالامتثال.

ب. الهيئات الفرعية

تعليق: *تقوم بعض الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف بإنشاء أو التكليف بإنشاء هيئات فرعية دائمة محددة.[3] وقد ينص الصك على إنشاء هيئات فرعية محددة أو قد يُرجئ هذا التأسيس لقرار الهيئة الإدارية. بشكلٍ عام، يتضمن الصك العديد من السمات الأساسية لهذه الهيئات، بما في ذلك الغرض منها ووظائفها وتكوينها وعملية صنع القرار. وحتى إذا لم يتم إنشاء مثل هذه الهيئات، فعادةً ما تمنح الاتفاقات للهيئة الإدارية سلطة إنشائها حسبما تراه مناسباً.[4] وفي بعض الحالات، يتم تفويض سلطة اتخاذ القرار بشكلٍ منفصل إلى الهيئات التابعة للمؤتمر أو اجتماع الأطراف والتي تتمتع بسلطة تقديم توصيات إلى تلك الهيئة بشأن الموضوعات التي تقع ضمن ولاياتها. وكثيراً ما تتعلق الولايات بالمسائل التقنية والعلمية والتنفيذية. وقد يتضمن الصك أيضاً أحكاماً تتعلق بالنظام الداخلي الذي يجب أن تتبعه الهيئات الفرعية، بما في ذلك ما إذا كان النظام الداخلي للهيئة الإدارية يطبق، مع إجراء ما يلزم من تعديل، على أي هيئاتٍ فرعية.*

7. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج أحد الخيارين المحتملين التاليين أو كليهما لإنشاء هيئاتٍ فرعية:

أ. **تفويض عام للهيئة الإدارية لإنشاء هيئات فرعية** لمساعدتها في مسائل تنفيذ وإدارة الصك؛

ب. **مادة في الصك تُنشئ هيئة فرعية أو أكثر لدعم تنفيذ الصك**؛ وفي هذه الحالة، يتم تحديد المعايير العامة لولاياتها في الصك وتكون سلطة الإشراف على عملها من اختصاص الهيئة الإدارية.

ج. التعاون والتنسيق العلمي والتقني

تعليق: *يشير قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 إلى وضع أحكام لتوفير تقييمات علمية واجتماعية-اقتصادية ذات صلة بالتلوث بالمواد البلاستيكية ولتعزيز البحث والتطوير لنُهُج مستدامة وميسورة التكلفة ومبتكرة وفعالة من حيث التكلفة.[5] وينص قرار الجمعية*

[3] على سبيل المثال، تنص اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية في المادة 9 والهيئة الفرعية للتنفيذ في المادة 10، بينما تنص اتفاقية استكهولم على لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة في المادة 19.

[4] على سبيل المثال، اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، المادة 23 (5) (أ).

[5] قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5، الفقرتان 3 (ط) و(س).

أيضاً على أن تقوم لجنة التفاوض الحكومية الدولية، في مداولاتها بشأن الصك، بالنظر في إمكانية إنشاء آلية لتوفير المعلومات العلمية والاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة بالسياسات والتقييمات المتعلقة بالتلوث بالمواد البلاستيكية.[6]

وقد طرحت الدول الأعضاء في مساهماتها خيارات تتراوح بين إنشاء هيئة فرعية علمية مماثلة لتلك المنشأة بموجب اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة أو بروتوكول مونتريال أو النص على قيام الهيئة الإدارية بإنشاء أفرقة علمية وتقنية واقتصادية مخصصة لمعالجة ولايات محددة، للاستفادة من المنصات العلمية متعددة الأطراف الحالية والمستقبلية مثل فريق السياسات العلمية الذي سيتم إنشاؤه عملاً بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 8/5 أو النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM). ومن المرجح أن يتطلب الخيار الأخير اتخاذ خطوات لتمكين الهيئات التي تنشئ مثل هذه المنصات من تفويض عملها فيما يتعلق بالصك، بتوجيه من الهيئة الإدارية. كما أشار عدد من الدول الأعضاء، في مساهماتها، إلى أهمية الروابط مع العمليات ذات الصلة في إطار الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف الأخرى في مجال العلم والتكنولوجيا.

8. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج بعض أو جميع الخيارات المحتملة التالية، مع الإشارة إلى أنها لا تستبعد بعضها البعض بالضرورة:

أ. إنشاء آلية في شكل **هيئة فرعية** لتوفير المعلومات العلمية والتقنية والاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة بالسياسات والتقييمات المتعلقة بالتلوث بالمواد البلاستيكية لتوجيه تنفيذ الصك؛

ب. قيام الهيئة الإدارية بإحالة مسائل معينة للنظر فيها وإسداء المشورة من المنصات والترتيبات القائمة، مثل **فريق العلوم والسياسات الذي سيُنشأ عملاً بقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 8/5**، وتحديد علاقته بالصك؛

ج. قيام الهيئة الإدارية بتشكيل **أفرقة خبراء علمية وتقنية واقتصادية** لتقديم التوجيه بشأن خطط العمل الوطنية، وإعداد التقارير وتقييم التقدم، وتقديم توصيات بشأن أي تنقيحات قد تكون لازمة للارتقاء بالطموح وتقديم التوصيات؛

د. قيام الهيئة الإدارية بإنشاء **هيئة للتقنية والأدلة** وقرار من الهيئة الإدارية بشأن تفاعل هذه الهيئة مع فريق السياسات العلمية الذي سيتم إنشاؤه عملاً بقرار جمعية البيئة 8/5.

د. الأمانة

تعليق: *يدعو قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 اللجنة إلى النظر في مداولاتها في التنظيم الفعال لترتيبات الأمانة وتبسيطها.*[7] *تتضمن الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف بشكلٍ عام حكماً بإنشاء أمانة. إذا لم يتم ذلك في الصك نفسه، فإن هذه الاتفاقات تنص بشكلٍ عام على قيام الهيئة الإدارية بتكليف الكيان بإدارة وظائف الأمانة في اجتماعه الأول. وعادةً ما ينص الاتفاق على وظائف الأمانة، والتي تتضمن في أكثر الأحيان القيام بالترتيب وتقديم الدعم اللوجستي لاجتماعات الهيئة الإدارية وهيئاتها الفرعية، وجمع وإعداد معلومات أساسية عن القضايا المتعلقة بتطوير وتنفيذ الصك ومساعدة الأطراف في تبادل المعلومات المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية.*

9. قد ترغب اللجنة في النظر في إدراج حكمٍ يقضي بإنشاء أمانة للصك يُناط بها بعض أو كل الوظائف التالية:

أ. اتخاذ الترتيبات لدورات الهيئة الإدارية والهيئات الفرعية، إن وجدت، وجدول أعمال أصحاب المصلحة المتعددين، إن وجد، وتقديم الخدمات ذات الصلة على النحو المطلوب؛

ب. التنسيق مع أمانات الهيئات والصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، حسب الاقتضاء؛

ج. مساعدة الأطراف في تبادل المعلومات المتعلقة بتنفيذ الصك حسب الاقتضاء؛

د. إعداد وإتاحة التقارير الدورية للأطراف بناءً على التقارير الوطنية وغيرها من مصادر المعلومات، حسب الاقتضاء؛

ه. الدخول، بتوجيهٍ شامل من الهيئة الإدارية، في الترتيبات الإدارية والتعاقدية التي قد تلزم للأمانة لأداء وظائفها؛

و. أداء أي وظائف سكرتارية محددة في الصك وأي وظائف أخرى قد تحددها الهيئة الإدارية.

[6] المرجع نفسه، الفقرة 4 (و).

[7] المرجع نفسه، الفقرة 4 (ز).

التذييل الثاني

لمحة عامة

1. يمثل اعتماد القرار 14/5 من جمعية الأمم المتحدة للبيئة في آذار/مارس 2022 خطوةً مهمةً نحو معالجة التلوث بالمواد البلاستيكية. وتشير جمعية الأمم المتحدة للبيئة في القرار، مع إبداء القلق، إلى أن التلوث بالمواد البلاستيكية يمثل مشكلةً بيئيةً خطيرة على نطاقٍ عالمي تؤثر سلباً على الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة، وتؤكد الحاجة الملحة لتعزيز التنسيق والتعاون والحوكمة على الصعيد العالمي من أجل اتخاذ إجراءات فورية نحو القضاء على هذه المشكلة على المدى الطويل.

2. كما تنص الفقرة 3 من القرار[1] على أن تقوم لجنة التفاوض الحكومية الدولية بوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، والذي يمكن أن يشمل نهجين أحدهما ملزم والآخر طوعي، وذلك بناءً على نهج شامل يعالج دورة حياة المواد البلاستيكية، مع مراعاة، من بين أمور أخرى، مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، فضلاً عن الظروف والقدرات الوطنية. كما تحدد تلك الفقرة قائمة بالأحكام التي يتعين إدراجها في الصك، وتحدد الفقرة 4 قائمة بالجوانب التي يتعين على لجنة التفاوض الحكومية الدولية النظر فيها خلال مداولاتها.

3. جلبت المواد البلاستيكية معها تحديات بيئية وصحية عامة، على الرغم من أنها حققت العديد من المنافع للمجتمع، إذ جعلت الحياة أكثر أماناً وملاءمةً للعديد من القطاعات الصناعية وفي جوانب مختلفة من الحياة، على سبيل المثال، في قطاعات الطب والغذاء والنقل. لذلك يوجد حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة التسرب إلى البيئة في جميع مراحل دورة حياة المواد البلاستيكية من المجتمع بأكمله، بما في ذلك الحكومات الوطنية والمدن والمجتمع المدني والمستهلكون والشركات في جميع مراحل سلسلة القيمة، بما في ذلك القطاع غير الرسمي، وذلك لمعالجة هذه المشكلة المتنامية.

4. وفقاً للفقرة 4 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5، يتعين على لجنة التفاوض الحكومية الدولية أن تأخذ بعين الاعتبار في مداولاتها أفضل العلوم المتاحة والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية وأنظمة المعارف المحلية. ولدعم ذلك، يسلط المربع التالي الضوء على الأرقام الرئيسية للتلوث بالمواد البلاستيكية، المستمدة من مصادر حديثة.

الأرقام الرئيسية للتلوث بالمواد البلاستيكية
• يأتي التلوث بالمواد البلاستيكية في طليعة الأزمة الثلاثية لكوكب الأرض المتمثلة في تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث، والمشكلة مستمرة في التفاقم. إذ ازداد إنتاج واستهلاك المواد البلاستيكية على مستوى العالم بشكلٍ كبير منذ خمسينيات القرن العشرين، ومن المتوقع أن يتضاعف ثلاث مرات بحلول عام 2060 إذا استمر العمل كالمعتاد.[2] وتضاعف الإنتاج العالمي السنوي من المواد البلاستيكية من 234 مليون طن متري في عام 2000 إلى 460 مليون طن متري في عام 2019. ومن المتوقع أن يتضاعف ثلاث مرات في ظل سيناريو العمل كالمعتاد إلى ما يقدر بـ 1,231 مليون طن متري في عام 2060. وجاءت المناطق التالية في صدارة الإنتاج العالمي للمواد البلاستيكية في عام 2020: آسيا (49 في المائة) وأمريكا الشمالية (19 في المائة) وأوروبا (15 في المائة).
• شكلت المنتجات البلاستيكية قصيرة العمر 66 فى المائة من المواد البلاستيكية المستخدمة فى عام 2019. وتشمل المنتجات البلاستيكية قصيرة العمر التغليف المصنوع من البولي إيثيلين منخفض الكثافة (مثل الأكياس والحاويات ومواد تغليف المواد الغذائية) والحاويات المصنوعة من البولى إيثيلين عالى الكثافة (مثل القوارير وزجاجات الشامبو وأحواض الآيس كريم) والبولى إيثيلين تيريفثالات (على سبيل المثال، زجاجات السوائل).
• شكلت الأجسام البلاستيكية الكبيرة 88 في المائة من تسرب البلاستيك إلى البيئة على مستوى العالم في عام 2019، أي حوالي 19.4 مليون طن متري. ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم إلى 38.4 مليون طن متري في عام 2060.
• تمثل معدات الصيد مشكلةً بحد ذاتها، إذ تشير التقديرات إلى أن أنشطة الصيد والأنشطة البحرية الأخرى تسهم بنحو 0.3 مليون طن متري في تسرب الأجسام البلاستيكية الكبيرة على مستوى العالم. وقد تشمل الخسائر العالمية في معدات الصيد كل عام 5.7 في المائة من إجمالي شباك الصيد، و8.6 في المائة من إجمالي المصائد و29 في المائة من إجمالي الخيوط.
• تستحق المواد البلاستيكية الزراعية أيضاً اهتماماً خاصاً نظراً لاستخدامها بالقرب من النظم البيئية الحساسة، إذ يتم استخدام ما يقدر بـ 12.5 مليون طن متري من المنتجات البلاستيكية سنوياً في الإنتاج النباتي والحيواني.
• من المتوقع أن يتضاعف تسرب الجسيمات البلاستيكية الدقيقة على مستوى العالم من 2.7 مليون طن متري في عام 2019 إلى 5.8 مليون طن متري في عام 2060. وتعتبر التدخلات لمعالجة هذه الجسيمات أقل تقدماً بشكلٍ عام، لأن هذا النوع من التسرب لم يتلق نفس المستوى من التدقيق مثل الأجسام البلاستيكية الكبيرة. ويحدث تسرب الجسيمات البلاستيكية الدقيقة في جميع مراحل دورة حياة المنتجات.
• تشكل المواد البلاستيكية 85 في المائة على الأقل من إجمالي النفايات البحرية.[3] وقد قُدر تسرب المواد البلاستيكية إلى المحيطات بحوالي 11 مليون طن متري، مع تسرب أرضي يقدر بنحو 31 مليون طن متري وحرق في الهواء الطلق بنحو 49 مليون طن متري في عام 2016.[4] ومن المتوقع أن تزداد التدفقات السنوية للتلوث بالمواد البلاستيكية بمقدار 2.5 مرة بحلول عام 2040. ويمكن أن يدخل ما يقدر بنحو 23 إلى 37 مليون طن متري سنوياً من النفايات البلاستيكية إلى المحيطات بحلول عام 2040 في سيناريو العمل كالمعتاد.[5]
• على الصعيد العالمي، يتم دفن 46 في المائة من النفايات البلاستيكية، و 22 في المائة يتم إدارتها بشكلٍ سيء وتصبح قمامة، ويتم حرق 17 في المائة، ويتم جمع 15 في المائة لإعادة التدوير، والتي يتم إعادة تدوير أقل من 9 في المائة منها بالفعل بعد الخسائر.[6] ومن المتوقع أن

[1] لتسهيل الرجوع إلى النصوص، يقدم التذييل الثالث في هذه الوثيقة نص قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5، الفقرتان 3 و4.

[2] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، *التوقعات العالمية للبلاستيك: المحركات الاقتصادية والتأثيرات البيئية وخيارات السياسات* (باريس، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2022).

[3] UNEP/PP/INC.1/7، بشأن علوم المواد البلاستيكية.

[4] مؤسسة بيو الخيرية، ومركز أبحاث الاستدامة "سيستيميك"، *وقف الموجة البلاستيكية: تقييم شامل للمسارات نحو وقف التلوث البلاستيكي للمحيطات:* تقرير موجز (2020).

[5] المرجع نفسه.

[6] على مستوى العالم، يُفقد ما يقارب 40 في المائة من المواد البلاستيكية التي يتم جمعها لإعادة التدوير ، أو ما يقارب 22 مليون طن متري، أثناء إعادة التدوير وينتهى بها الأمر إلى الحرق أو الدفن أو سوء الإدارة. منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادي، *التوقعات العالمية للبلاستيك: المحركات الاقتصادية والتأثيرات البيئية وخيارات السياسات* (باريس، منشورات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2022).

تظل معدلات إعادة التدوير العالمية منخفضة خلال العقود القادمة، إذ ستزيد من أقل من 9 في المائة في عام 2019 (29 مليون طن متري) إلى 17 في المائة في عام 2060 (176 مليون طن متري).[7]

- يعد قطاع التعبئة والتغليف أكبر مصدر للنفايات البلاستيكية (46 في المائة)، يليه قطاع النسيج (15 في المائة)، والمنتجات الاستهلاكية (12 في المائة)، والنقل (6 في المائة)، والبناء والتشييد (4 في المائة)، والكهرباء (4 في المائة). وانتهى المطاف بحوالي 40 في المائة من إجمالي نفايات العبوات البلاستيكية في مدافن القمامة، وفُقد 32 في المائة في البيئة، وتم حرق 14 في المائة، وأعيد تدوير 10 في المائة (8 في المائة في تطبيقات منخفضة القيمة و2 في المائة في تطبيقات مماثلة)؛ وتم إرسال 4 في المائة إضافية لإعادة التدوير لكنها ضاعت في هذه العملية.[8]
- يتضح أثر التلوث بالمواد البلاستيكية بشكلٍ متزايد، إذ يغير الموائل والعمليات الطبيعية، ويقلل من قدرة النظم البيئية على التكيف مع تغير المناخ، ويؤثر بشكلٍ مباشر على سبل عيش الملايين من الناس وقدرات إنتاج الغذاء والرفاه الاجتماعي. ويترك التلوث بالمواد البلاستيكية تأثيراً غير متناسب على الفئات السكانية الأكثر ضعفاً ويؤثر على المرأة أكثر من الرجل.[9] ويمكن لوجود المواد البلاستيكية أن يغير بشكلٍ كبير بيئة النظم البيئية البحرية والبرية. وتؤدي البيئة المتغيرة والتحولات في التنوع البيولوجي إلى عواقب مجتمعية ثانوية واسعة النطاق ولا يمكن التنبؤ بها، وقد تضعف قدرة النظام البيئي على الصمود. وتبتلع الحيوانات البرية المواد البلاستيكية، إذ كشفت دراسة جديدة عن الجسيمات البلاستيكية الدقيقة في الأسماك التي يجري صيدها من مصايد طبيعية برية أدلةً على وجود مواد بلاستيكية في الأمعاء بنسبة 65 في المائة من 496 نوعاً تم فحصها. وتم اكتشاف مرض جديد يسببه البلاستيك فقط في الطيور البحرية، إذ تعاني الطيور التي تم تشخيص إصابتها بالمرض، الذي أطلق عليه اسم البلاستكوسيس، من ندوب في الجهاز الهضمي نتيجة ابتلاع النفايات.[10]
- تسهم المواد البلاستيكية في تغير المناخ في جميع مراحل دورة حياتها. ففي عام 2019، أنتجت تلك المواد 1.8 مليار طن متري من انبعاثات غازات الدفيئة - 3.4 في المائة من الانبعاثات العالمية - ونتج 90 في المائة من هذه الانبعاثات من المواد البلاستيكية وعمليات تحويلها من الوقود الأحفوري.[11]
- يمكن أن يشكل التلوث بالمواد البلاستيكية مخاطر على صحة الإنسان. ويمكن أن تشكل المواد البلاستيكية في كل مرحلة من مراحل دورة حياتها مخاطر على صحة الإنسان، ناشئة عن التعرض للمواد الكيميائية المستخدمة في إنتاجها، والجزيئات البلاستيكية نفسها، والمواد المضافة.[12] يمكن أن تدخل جزيئات البلاستيك إلى جسم الإنسان عن طريق الابتلاع والاستنشاق، بينما قد تدخل الجسيمات النانوية أيضاً عبر الجلد.[13] وهناك مخاوف من أن المواد البلاستيكية، ولا سيما الجسيمات البلاستيكية الدقيقة، يمكن أن تحتوي على مسببات الأمراض الجرثومية.[14]
- تشير التقديرات إلى أن التكاليف المتعلقة بالصحة لإنتاج البلاستيك في عام 2015 تجاوزت 250 مليار دولار أمريكي (2015 دولار أمريكي دولي) عالمياً، وأنه في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها تجاوزت التكاليف الصحية للأمراض والعجز الناجم عن المواد الكيميائية المرتبطة بالبلاستيك، وهي إيثرات ثنائي الفينيل متعدد البروم وبيسفينول أ وثنائي (2-إيثيل هكسيل) فثالات، 920 مليار دولار (2015 دولار أمريكي دولي).[15]
- يمكن أن تنتقل الجسيمات البلاستيكية الدقيقة عبر شبكة الغذاء، وكذلك عبر الهواء والتربة والجليد والثلج والماء - بما في ذلك المياه الجوفية. وهنالك أيضاً مؤشر على أن الجليد البحري يعمل كحوض مؤقت ومصدر ثانوي ووسيلة نقل للجسيمات البلاستيكية الدقيقة.[16]
- في البيئات الأرضية، تم الإبلاغ عن وجود جسيمات بلاستيكية دقيقة في التربة وقد يكون في الواقع حوضاً بالقدر نفسه من الأهمية تم التقليل من شأنه يمكن أن يؤثر على صحة الإنسان والاقتصاد، نظراً لأن الزراعة واستخدام الأراضي يمكن أن يتأثران بشكلٍ كبير بالتلوث. وقد تم الإبلاغ عن وجود الجسيمات البلاستيكية الدقيقة في المنتجات الزراعية مثل الفواكه والخضروات. وأفادت العديد من الدراسات الحديثة أيضاً عن وجود جسيمات بلاستيكية دقيقة في الأطعمة ذات الأصل الحيواني. ويمكن أن يكون التلوث مرتبطاً باستخدام الأعلاف الملوثة - مسحوق السمك، على سبيل المثال، المصنوع من الأسماك النيئة، الذي تم الإبلاغ عنه مراراً وتكراراً على أنه ملوث بجزيئات اصطناعية محتجزة داخل الجهاز الهضمي.
- نظراً للطبيعة الخطية بشكلٍ أساسي لنظام المواد البلاستيكية (الاستخلاص ثم التصنيع ثم إلقاء النفايات)، فإن 95 في المائة من إجمالي قيمة العبوات البلاستيكية - 80 مليار دولار إلى 120 مليار دولار سنوياً - تُفقد في الاقتصاد بعد دورةٍ قصيرة من الاستخدام الأول.[17]
- يمكن أن يعادل الانخفاض بنسبة 1 في المائة في خدمات النظم البيئية البحرية السنوية خسارة سنوية قدرها 500 مليار دولار في فوائد النظام البيئي العالمي.[18]

---

[7] المرجع نفسه.

[8] برنامج الأمم المتحدة للبيئة، *الغرق في البلاستيك: رسم بياني للقمامة البحرية ومخلفات البلاستيك* (نيروبي، 2021)

[9] UNEP/PP/INC.1/7، بشأن علوم المواد البلاستيكية.

[10] هايلي إس. تشارلتون هوارد، ألكسندر إل. بوند، جاك ريفرز-أوتي، جينيفر إل. لافيرز، "البلاستكوسيس": وصف التليف المرتبط بالجسيمات البلاستيكية الكبيرة والصغيرة في أنسجة الطيور البحرية"، *مجلة هازاردوس ماتيريالز*، المجلد 450 (15 أيار/مايو 2023).

[11] المرجع نفسه.

[12] مركز القانون البيئي الدولي، *البلاستيك والصحة: التكاليف المخفية لكوكب بلاستيكي* (2019).

[13] أندريه فيثاك وجولييت ليجلير، "الجسيمات البلاستيكية الدقيقة وصحة الإنسان: يجب معالجة الفجوات المعرفية للتأكد من المخاطر الصحية للجسيمات البلاستيكية الدقيقة"، *ساينس*، المجلد 371، رقم 6530 (شباط/فبراير 2021)، ص 672-674.

[14] فالنتين فولون وآخرون، "استعمار جزيئات البوليسترين الدقيقة من قبل فيبريو كراكوستريا: الفحص المجهري للضوء والإلكترون"، *إنفايرومنتال ساينس آند تكنولوجي*، المجلد 50، رقم 20 (تشرين الأول/أكتوبر 2016)، الصفحات 10988-10996.

[15] بي. جيه. لاندريجان، إتش. رابس، إم. كروبر، سي. بولد، إم. برونر، إي. إم. كانونيزادو، دي. تشارلز، تي. سي. تشيليز، إم. جيه. دونوهيو، جيه. إنك، بي. فينشل، إل. إي. فليمنج، سي. فيرير بيجز، آر. فوردهام، إيه.جوزت، سي. جريفين، إم. إي. هان، بي. هاريانتو، آر. هيكسون، إتش. إيانيلي، بي. دي. جيمس، بي. كومار، إيه. لابورد، كيه. إل. لو، كيه. مارتن، جيه. مو، واي. مولدرز، أ. مصطفى، جيه. نيو، إس. بال، واي. بارك، إم. بيدروتي، جيه. إيه. بيت، إم. روشيراوات، بي. جيه. سيوو، إم. سبرينغ، جيه. جيه. ستيجمان، دبليو. سوك، سي. سيميونيدس، إتش. تاكادا، آر. سي. تومسون، إيه. فيسيني، زد. وانغ، إي. ويتمان، دي. ويرث، إم. وولف، أ. ك. يوسف، إس. دنلوب، "لجنة مينديرو موناكو للبلاستيك وصحة الإنسان"، *حوليات الصحة العالمية* المجلد 89، الرقم 1 (21 آذار/مارس 2023) (متاح عبر الرابط https://annalsofglobalhealth.org/articles/10.5334/aogh.4056/).

[16] ميلاني بيرجمان وآخرون، "كميات كبيرة من الجسيمات البلاستيكية الدقيقة في الجليد البحري في القطب الشمالي - حوض مؤقت رئيسي للقمامة البلاستيكية ووسيلة نقل"، في خوان بازتان وآخرون، *مصير وتأثير الجسيمات البلاستيكية الدقيقة في النظم البيئية البحرية* (شركة إسفير، 2017).

[17] مؤسسة بيو الخيرية، ومركز أبحاث الاستدامة "سيستيميك"، *وقف الموجة البلاستيكية: تقييم شامل للمسارات نحو وقف التلوث البلاستيكي للمحيطات:* تقرير موجز (2020).

- تشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أنه في مسار التقدم نحو اقتصادٍ مستدام، يمكن توفير ما يقارب 6 ملايين وظيفة من خلال الابتعاد عن نموذج الاستخراج والتصنيع والاستخدام والتخلص، ومن خلال تبني إعادة التدوير وإعادة الاستخدام وإعادة التصنيع والتأجير والعمر الأطول للسلع.[19]
- يمكن تقديم نهج شامل من خلال مجموعة من التدابير بما في ذلك: (1) تقليل حجم المشكلة عن طريق وقف المواد والأشياء البلاستيكية غير الضرورية واستبدالها، بما في ذلك المواد المضافة الخطرة؛ (2) ضمان أن المنتجات البلاستيكية مصممة لتكون دائرية (قابلة لإعادة الاستخدام كأولوية أولى، وقابلة لإعادة التدوير أو قابلة للتسميد بعد استخدامات متعددة في نهاية عمرها الإنتاجي)؛ (3) إغلاق حلقة البلاستيك في الاقتصاد من خلال ضمان تدوير المنتجات البلاستيكية عملياً (إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها أو تسميدها)؛ (4) إدارة المواد البلاستيكية التي لا يمكن إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها (بما في ذلك التلوث الموجود) بطريقة مسؤولة بيئياً. وتشير التقديرات إلى أن هذه الإجراءات، المطبقة بشكلٍ متزامن، يمكن أن تقلل من حجم المواد البلاستيكية التي تدخل المحيطات بأكثر من 80 في المائة بحلول عام 2040؛ وأن تقلل إنتاج البلاستيك البكر المستخدم في المنتجات البلاستيكية قصيرة العمر بنسبة 55 في المائة؛ وأن توفر 70 مليار دولار للحكومات خلال الفترة 2021-2040؛ وأن تحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 25 في المائة.[20]

5. يأخذ نهج دورة الحياة للبلاستيك في الاعتبار تأثير جميع الأنشطة والنتائج المرتبطة بإنتاج واستهلاك المواد البلاستيكية والمنتجات والخدمات ذات الصلة - من استخراج المواد الخام ومعالجتها (التكرير والمعالجة والتكسير والبلمرة) إلى التصميم والتصنيع، التعبئة والتغليف والتوزيع والاستخدام (وإعادة الاستخدام) والصيانة وإدارة نهاية العمر الافتراضي، بما في ذلك الفصل والجمع والفرز وإعادة التدوير والتخلص. ويتم أيضاً نقل وتجارة المنتجات البلاستيكية في كل مرحلة من مراحل دورة الحياة.[21]

6. يوضح الشكل التالي دورة حياة المواد البلاستيكية.[22] يمكن أن يحدث التلوث بالمواد البلاستيكية في أي مرحلة، على الرغم من أن الحصة الأكبر منه تنشأ في مرحلتَي نهاية العمر والاستخدام. وستحتاج الحلول عبر دورة الحياة إلى النظر في مجموعة متكاملة من الأدوات السياساتية والتنظيمية والاقتصادية والتجارية والتكنولوجية والسلوكية، فضلاً عن استخدام السياسات التجارية مع الأدوات الموضوعة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

تمثيل لدورة حياة المواد البلاستيكية

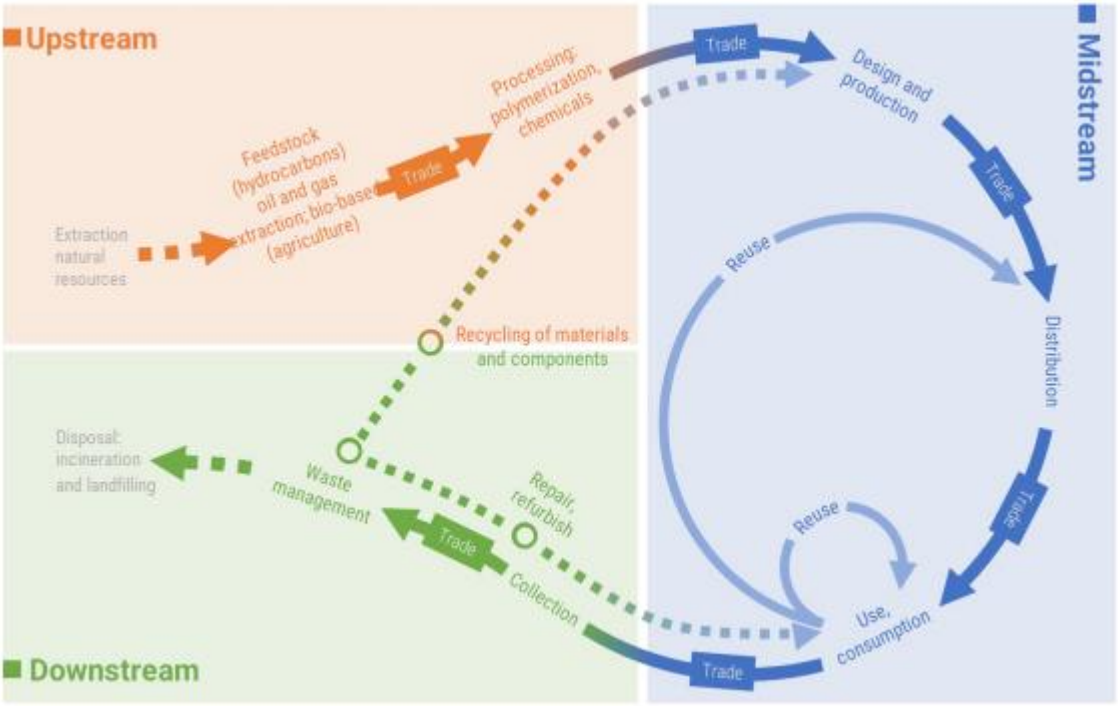

Upstream	المرحلة الأولية
Extraction natural resources	استخراج الموارد الطبيعية
Feedstock (hydrocarbons)	المواد الأولية (الهيدروكربونات)
Oil and gas extraction	استخراج النفط والغاز
Biobased (agriculture)	قائم على أساس حيوي (الزراعة)
Trade	متاجرة
Processing: polymerization, chemicals	المعالجة: البلمرة والمواد الكيميائية

[18] نيكولا جيه. بومونت وآخرون، "التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية العالمية للبلاستيك البحري"، *نشرة التلوث البحري*، المجلد 142 (أيار/مايو 2019)، ص 189 - 195.

[19] منظمة العمل الدولية، *العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية: اتجاهات عام 2018*.

[20] مؤسسة بيو الخيرية، ومركز أبحاث الاستدامة "سيستيميك"، *وقف الموجة البلاستيكية: تقييم شامل للمسارات نحو وقف التلوث البلاستيكي للمحيطات*: تقرير موجز (2020).

[21] UNEP/PP/INC.1/7، بشأن علوم المواد البلاستيكية.

[22] المرجع نفسه.

Midstream	المرحلة الوسطى
Trade	متاجرة
Design and production	التصميم والإنتاج
Distribution	التوزيع
Use, consumption	الاستخدام، الاستهلاك
Reuse	إعادة الاستخدام
Downstream	المرحلة النهائية
Disposal: incineration and landfilling	التخلص: الترميد والدفن
Waste management	إدارة النفايات
Repair, refurbish	الإصلاح، التجديد
Collection	الجمع
Recycling of materials and components	إعادة تدوير المواد والمكونات

التذييل الثالث

الفقرتان 3 و4 من قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5

الفقرة 3: *تُقرر* أن تقوم لجنة التفاوض الحكومية الدولية بوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، والذي يشار إليه من الآن فصاعداً باسم "الصك"، والذي يمكن أن يشمل نُهُجاً ملزمة وطوعية، على أساس نهج شامل يعالج دورة الحياة الكاملة للمواد البلاستيكية، مع الأخذ بعين الاعتبار، من بين أمور أخرى، مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وكذلك الظروف والقدرات الوطنية، بما في ذلك الأحكام التالية:

أ. تحديد الهدف من الصك؛

ب. تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمواد البلاستيكية من خلال، من بين أمور أخرى، تصميم المنتجات والإدارة السليمة بيئياً للنفايات، بما في ذلك من خلال كفاءة الموارد ونُهُج الاقتصاد الدائري؛

ج. تعزيز التدابير التعاونية الوطنية والدولية للحد من التلوث بالمواد البلاستيكية في البيئة البحرية، بما في ذلك التلوث بالمواد البلاستيكية الموجود؛

د. تطوير وتنفيذ وتحديث خطط عمل وطنية تعكس النُهج القُطرية للمساهمة في أهداف الصك؛

ه. تعزيز خطط العمل الوطنية للعمل على منع التلوث بالمواد البلاستيكية وخفضه ووقفه ودعم التعاون الإقليمي والدولي؛

و. تحديد الإبلاغ الوطني، حسب الاقتضاء؛

ز. تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الصك بشكلٍ دوري؛

ح. تقييم فعالية الصك وفعاليته في تحقيق أهدافه بشكلٍ دوري؛

ط. توفير تقييمات علمية واجتماعية-اقتصادية ذات صلة بالتلوث بالمواد البلاستيكية؛

ي. زيادة المعارف من خلال رفع مستوى الوعي والتثقيف وتبادل المعلومات؛

ك. تعزيز التعاون والتنسيق مع الاتفاقيات والصكوك والمنظمات الإقليمية أو الدولية ذات الصلة، مع الاعتراف بولاية كل منها، وتجنب الازدواجية وتعزيز تكامل العمل؛

ل. تشجيع الإجراءات التي يتخذها جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص، وتعزيز التعاون على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية؛

م. بدء برنامج عمل لأصحاب المصلحة المتعددين؛

ن. تحديد الترتيبات لبناء القدرات والمساعدة التقنية، ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكلٍ متبادل، وللمساعدات المالية، مع الاعتراف بأن التنفيذ الفعال لبعض الالتزامات القانونية بموجب الصك يعتمد على توفر بناء القدرات والمساعدات المالية والتقنية الكافية؛

س. تعزيز البحث والتطوير لنهج مستدامة وميسورة التكلفة ومبتكرة وفعالة من حيث التكلفة؛

ع. معالجة الامتثال؛

الفقرة 4: *تنص أيضاً* على أن تقوم لجنة التفاوض الحكومية الدولية، في مداولاتها بشأن الصك، بالنظر فيما يلي:

أ. الالتزامات والتدابير والنهج الطوعية لدعم تحقيق أهداف الصك؛

ب. الحاجة إلى آلية مالية لدعم تنفيذ الصك، بما في ذلك خيار إنشاء صندوق متعدد الأطراف مخصص؛

ج. المرونة في أن بعض الأحكام يمكن أن تسمح للدول بأن تعتمد على تقديرها في تنفيذ التزاماتها، بالأخذ بعين الاعتبار ظروفها الوطنية؛

د. أفضل العلوم المتاحة والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية وأنظمة المعارف المحلية؛

ه. الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، بما في ذلك تلك المستمدة من الأوساط غير الرسمية والتعاونية؛

و. إمكانية إنشاء آلية لتوفير المعلومات العلمية والاجتماعية الاقتصادية ذات الصلة بالسياسات والتقييمات المتعلقة بالتلوث بالمواد البلاستيكية؛

ز. التنظيم الفعال لترتيبات الأمانة وتبسيطها؛

ح. أي جوانب أخرى قد تراها لجنة التفاوض الحكومية الدولية ذات صلة.